صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثالثة / العدد ٣٠ / أيار وحزيران / ٢٠١٦

قراءات في الحركة الإسلامية في الحرب السورية

التعليم السوريّ في تركيا بين التخبّط والفساد
مدارس إسطنبول أنموذجاً

الانتهاكات الجنسيّة وأنواعها وكيف تحصل في سوريا

الفهرس

ملف ..... ص ٤
قراءات في الحركة الإسلامية في الحرب السورية
- جماعة الإخوان المسلمين في الثورة السورية
- حزب التحرير في الثورة السوريّة

حوار ..... ص ١٨
مجلة «صور» تحاور الخبير الاقتصادي الدكتور عارف دليلة

رأي ..... ص ٢١
- العقل عند المُتَصَوِّفة
- المسألة الوطنيّة في سوريا
- المجتمع المدنيّ السوريّ.. إشكاليّة الهويّة!
- شظايا سوريا لكوارث متنوعة

إيقاع العدسة ..... ص ٢٨

تحقيق ..... ص ٣٠
- التعليم السوريّ في تركيا بين التخبّط والفساد
مدارس إسطنبول أنموذجاً

نافذة على الحقوق ..... ص ٣٤
الانتهاكات الجنسيّة وأنواعها وكيف تحصل في سوريا

اقتصاد وتنمية..... ص ٣٦
رؤساء الغرف الزراعيّة في سوريا ليست لهم علاقةٌ بالزراعة

بورتريه..... ص ٣٨
عيشة.. السيدة الأولى في الغوطة الشرقية

سينما..... ص ٣٩
مئة خطوةٍ» في عاصمة المافيا

منظمات ومشاريع ومبادرات ..... ص ٤٠
ناجون من المعتقل.. وصورٌ لآلاف المعتقلين تجوب باريس

الديك ..... ص ٤٢
كلامٌ في البكاء

تتأصل المدنية بالوعي

صادرة عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email: info@suwar-magazine.org

Facebook: suwar-magazine

website: www.suwar-magazine.org

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

الحدود السوريّة التركيّة تعكس المأساة السوريّة

منذ بداية الأزمة والشعب السوريّ في شمال البلاد يعيش حالةً مأساويةً على الحدود السورية التركية، فعلى طول هذه الحدود تُسجَّل يومياً العديد من الانتهاكات التي يرتكبها حرس الحدود التركية (الجندرمة) في حقّ المدنيين السوريين الذين أُغلقت كافة المعابر في وجوههم. ومؤخراً وصلت هذه الانتهاكات إلى سابقةٍ خطيرة، عندما ارتكبت الجندرمة مجزرةً مروّعةً راح ضحيتها ١١ شخصاً من عائلةٍ واحدة، جلّهم من الأطفال والنساء الهاربين من جحيم العنف المستعر على امتداد المناطق الحدودية.

وقعت هذه العائلة المنكوبة ضحيةً للاتفاقات الدولية بشأن اللاجئين السوريين بين تركيا وأوروبا، والتي تنصّ على إغلاق الحدود في وجه تدفق اللاجئين، دون أيّ مراعاةٍ للمواثيق والعهود الدولية الخاصّة بحقوق الإنسان.

المعابر الحدودية النظامية بين سوريا وتركيا مغلقةٌ منذ أكثر من سنة، وباتت الرقابة عليها مشدّدة، ويتمّ إطلاق الرصاص الحيّ على المدنيين الذين يحاولون اجتياز الحدود بطرقٍ غير شرعية، هرباً من العنف أو طلباً للطبابة وتأمين مستلزمات المعيشة، بعد أن تقطعت أوصال المناطق السورية بين الفصائل والميليشيات العسكرية، ولم يعد بمقدور أحدٍ في الداخل السفر والتنقل بين المناطق.

خلف هذه الحدود المغلقة المئات من الضحايا بين قتيلٍ وجريح، في ظلّ صمتٍ مطبقٍ من قبل المعنيين بالشأن السوريّ، معارضةً ونظاماً. وينسحب هذا الصمت على منظمات المجتمع المدنيّ السوريّ العاملة في تركيا، والمنظمات الدولية والحقوقية التي لم تكترث لوضع ضحايا هذه الحدود.

وبهذا يكون العالم قد تنصّل تماماً من مسؤولياته في توفير أدنى درجات الأمان للشعب السوريّ؛ فالحدود أُغلقت، وفشل المجتمع الدوليّ والقوى الكبرى في إقامة مناطق آمنة، أو فتح ممرّاتٍ إنسانيةٍ لتحرّك السوريين وإيصال المساعدات، ولم تنجح المساعي حتى في إسقاط المواد الإغاثية عن طريق الجوّ، مما جعل الشعب السوريّ تحت رحمة أمراء الحرب والجندرمة التركية.

وإذا أضفنا هذا الفشل إلى الفشل الذريع في إحراز أيّ تقدّم على صعيد إيجاد حلٍّ سياسيٍّ ينهي الحرب المستمرّة منذ أعوام، فستتضح لنا أبعاد المأساة الكبرى التي يعيشها السوريون اليوم، والتي لن يقتصر تأثيرها على سوريا والمنطقة فقط، بل سيطال مختلف أرجاء العالم، وسيهدّد المنظومة الدولية بأسرها، على الصعيد الحقوقيّ والإنسانيّ والسياسيّ والأخلاقيّ، مما يجعل المسألة السورية مسألةً ذات أبعادٍ عالميةٍ بامتياز.

قراءات في الحركة الإسلامية في الحرب السورية

يُنشر هذا الملف بالتعاون بين مجلة صور ومركز دراسات الجمهورية الديمقراطية

جماعة الإخوان المسلمين في الثورة السورية

منار الرشواني

حزب التحرير في الثورة السوريّة

طارق أحمد

جماعة الإخوان المسلمين في الثورة السورية

منار الرشواني

مقدمة

غداة اندلاع الثورة السورية في آذار (مارس) ٢٠١١، واتضاح حقيقة أنها لن تكون حدثاً طارئاً في ظلّ تزايد أعداد المشاركين في الاحتجاجات السلمية، واتساع نطاق هذه الأخيرة لتشمل كثيراً من مناطق سوريا؛ اتجهت الأنظار إلى جماعة الإخوان السورية باعتبارها، من وجهة نظر كثيرين ربما، «الحركة الأقوى والأكثر تنظيماً من بين قوى المعارضة السورية»، كما وصفتها مؤسسة «كارنيغي» البحثية الأميركية[1]، وبما يمكّنها، بالتالي من لعب دورٍ حاسمٍ في مجريات الأحداث راهناً ومستقبلاً.

لكن خلال ما يزيد على خمس سنوات عرفت الثورة مراحل مختلفة، انطوى بعضها على تحولاتٍ جذرية؛ بدأت بانتقالها من الحراك السلميّ إلى العسكرة، ثم اتخاذها شكل حربٍ بالوكالة، وصولاً إلى التدخل العسكريّ الروسيّ المباشر، بعد فترةٍ طويلةٍ من تدخلٍ إيرانيٍ مماثل أيضاً. يضاف إلى ذلك ظهور وتمكن حركاتٍ إسلاميةٍ متنوعة، سواء تلك التي تُقدّم نفسها «معتدلة»، لاسيما «حركة أحرار الشام»، أو المصنفة إقليمياً ودولياً، كتنظيماتٍ إرهابية، تحديداً «جبهة النصرة» وتنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش).

ومن ثمّ، تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن سؤال: ما هو حجم حضور ونفوذ جماعة الإخوان المسلمين في مسارات وهيئات الثورة السورية، عسكرياً وسياسياً، في الداخل والخارج على حدٍّ سواء، والعوامل المؤثرة في ذلك، منذ العام ٢٠١١ وحتى اليوم؟

وتنطلق الورقة في الإجابة عن هذا السؤال من فرضية وجود مبالغة، لا تستند إلى الحقائق على الأرض، في تقدير حجم حضور الجماعة وتأثيرها على مستوى الداخل السوريّ، كما بشأن تماسك الجماعة داخلياً بما يسمح لها بلعب دورٍ حاسمٍ ومهيمنٍ خلال المرحلة التي تعقب التوصل إلى تسويةٍ سياسيةٍ.

من الحزب القائد إلى الجماعة القائدة

انتهى حضور جماعة الإخوان المسلمين في المشهد السوريّ الداخليّ، بشكلٍ شبه تامٍّ، منذ الإجهاز المبرم عليها تقريباً، عقب المواجهة بينها وبين النظام في مدينة حماة خصوصاً في العام ١٩٨٢، والتي كان سبقها تجريم العضوية في الجماعة بعقوبة الإعدام بموجب القانون رقم (٤٩) لعام ١٩٨٠.

رغم ذلك، فإن مجموعةً من المعطيات الموضوعية، السورية والإقليمية والدولية، كانت تبرر الاستنتاج، مع بداية الثورة، بأن «الإخوان» يشكلون الفريق الأقوى، سياساً على الأقل، في سوريا.

ربما تكون أولى هذه المعطيات، أو التوقعات، هو الاعتقاد الجازم من قبل كثيرين بأن الثورة السورية لن تختلف عن نظيرتيها التونسية والمصرية، وحتى الليبية، من حيث سرعة إطاحتها بنظام الأسد، وإفساح المجال للقوى السياسية الوطنية المعارضة لملء الفراغ. ورغم حقيقة إجهاز حزب البعث، الذي يحكم سورية منذ العام ١٩٦٣، على جميع القوى السياسية، أو إضعافها حدّ انعدام الفعالية، إلا أن ما كان يميّز جماعة الإخوان المسلمين هو استفادتها من وجود قادتها خارج سوريا، وبالتالي الحفاظ على هيكليتها التنظيمية في الخارج تحديداً، كما يظهر خصوصاً من خلال مواصلتها إجراء انتخاباتٍ داخلية، بفضل تمتعها بهامشٍ من الحرية في البلدان؛ العربية والغربية، التي لم تكن تعارض وجود وأنشطة الإخوان المسلمين فيها. يضاف إلى ذلك أن الجماعة «كتنظيم» كانت حاضرةً في العديد من المبادرات، مثل «إعلان دمشق» في العام ٢٠٠٥، أو تمثل أحد أركانها الرئيسة كما في حالة «جبهة الخلاص الوطني» التي تشكلت في آذار/ مارس ٢٠٠٦، بتحالف «الإخوان» مع عبدالحليم خدام، نائب رئيس الجمهورية المنشق في العام ٢٠٠٥.

أيضاً، ساعد النظام ذاته في تضخيم قوة الجماعة، عندما سعى إلى إلقاء المسؤولية عليها في إطلاق الحراك الشعبيّ وقيادته، وادعاء أن «الإخوان» يقومون بذلك بـ«التحالف مع السلفيين الجهاديين»، مستغلاً تزامن صدور أول بيانٍ للجماعة مؤيدٍ للثورة السورية، في ٢٨

1. مركز كارنيغي الشرق الأوسط، حزيران (يونيو) 2012
http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=48370

نيسان (أبريل) ٢٠١١، مع صدور بيانٍ، في اليوم والاتجاه نفسه، لأحد أهم منظري ما يُعرف بـ»السلفية الجهادية»، أبو محمد المقدسي[٢].

وحتى مع اقتناع النظام بأن لا بديل عن اتخاذ إجراءاتٍ «إصلاحية» ما لاحتواء التظاهرات الشعبية المتصاعدة والمتسعة، فقد كان الأبرز بين هذه الإجراءات، والذي لقي حفاوةً إعلاميةً خارجيةً كبيرة، العفو العام الذي أصدره بشار الأسد في ٣١ أيار (مايو)، بموجب المرسوم التشريعي رقم (٦١) لعام٢٠١١ ، وتضمن خصوصاً العفو من كامل العقوبة لمرتكبي الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٤٩) لعام ١٩٨٠، مع توالي التسريبات الإعلامية عن نية النظام إلغاء هذا القانون بكليته.

يضاف إلى ما سبق معطىً يتمثل في انطباع أن مجمل المهجرين من سوريا إبان حكم الأسد، لاسيما في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، عشية وغداة مجزرة حماة، هم أعضاء أو متعاطفون مع «الإخوان»، وبشكلٍ ينطبق خصوصاً على الأجيال الشابة التي ولد أفرادها أو نشأوا في المنافي، كما صرح بذلك أحد الإعلاميين المؤيدين للنظام غداة الغزو الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣، ومحاولة النظام الانفتاح على السوريين في الخارج خشية استغلالهم من قبل إدارة الرئيس الأميركي آنذاك جورج بوش (الابن) في التحضير للإطاحة بحكم «البعث» في سوريا؛ إذ اعتبر هذا الإعلامي «أننا)النظام(خلقنا جيشاً للإخوان بالمجان»[٣].

بل وتمّ التوسع في هذا الانطباع ليشمل كثيراً من السوريين في الداخل مع انطلاق الثورة. ولعل السبب هو نظرة كثيرٍ من الباحثين، ولربما السياسيين الغربيين والعرب أيضاً، إلى حراكات «الربيع العربي» -والتي وقعت جميعها في بلدانٍ سُنّية (أو في وسط الطائفة السُنّية، كما كانت حال الحراك في العراق قبل التحركات الأخيرة في بغداد)- باعتبارها البديل السلميّ عن إرهاب تنظيم «القاعدة» السُنّي. وبحكم كون جماعة الإخوان المسلمين حركةً دينيةً-سياسيةً سُنّيةً ذات حضورٍ متواصلٍ منذ عقود، فربما ذهب الانطباع إلى أن أغلبية الشعوب العربية ستُصوت تلقائياً للإخوان، لاسيما وأن الجماعة في سورية كانت قد طرحت، قبل الثورة وبعدها، مبادراتٍ سياسيةً تقوم أساساً على اعتماد دستورٍ غير دينيٍّ، والإقرار بالتعددية وحقوق المواطنة المتساوية للجميع بغضّ النظر عن الدين والطائفة والعرق، من قبيل «المشروع السياسيّ لسورية المستقبل» (العام ٢٠٠٤)، و»عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سوريا» (العام ٢٠١٢)[٤]. ويتضافر ذلك مع ما أظهرته الجماعة من «براغماتيةٍ» بتحالفها لسنواتٍ مع عبد الحليم خدام.

وقد وجد هذا الانطباع الأخير صدقيته فعلاً في الحضور القويّ للإخوان المسلمين في تونس ومصر خصوصاً، والذي تُرجم لاحقاً إلى انتصاراتٍ كاسحةٍ في أول انتخاباتٍ برلمانيةٍ حرّة عقب الثورة في كلٍّ منهما، برغم أن الجماعة كانت محظورةً منذ عقودٍ أيضاً في هذين البلدين، لاسيما في تونس التي تعرّض فيها «الإخوان» إبان عهد زين العابدين بن علي للنفي والتنكيل والتصفية، بما يقترب من ممارسات نظام حافظ الأسد خصوصاً في سوريا، في حين كانت تنشط في مصر وتخوض الانتخابات قبل الثورة عبر «مستقلين» وليس كتنظيم.

اعتراف «الإخوان» بمحدودية الحضور والنفوذ داخل سوريا

إضافةً إلى الغياب التامّ للإخوان المسلمين عن الداخل السوريّ منذ ثمانينيات القرن الماضي، فإنه ليس صحيحاً أبداً أن كلّ السوريين المهجرين مؤيدون للجماعة أو متعاطفون معها، لجملةٍ من الأسباب؛ أحدها، كما يقول أحد الناشطين السوريين: «بصراحة، جماعة الإخوان المسلمين في سورية هي نادٍ للمتقاعدين... أنا نفسي يمكن أن أُعتبَر جزءاً من الجيل الثاني أو حتى الثالث من عائلات الإخوان، لكني نشأت خارج سورية، لذلك ليس لديّ الولاء نفسه للجماعة. وأنا لست وحيداً فهناك الآلاف منّا»[٥].

.2 Charles Lester, The Syrian Jihad: Al-Qaeda, the Islamic State and the Evolution of an Insurgency, Oxford University Press, New York, 2015, p.54.

ويُعد المقدسي الأب الروحي لأبي مصعب الزرقاوي؛ مؤسس تنظيم «التوحيد والجهاد» في العراق في العام 2003، الذي صار اسمه «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» عقب مبايعة الزرقاوي لزعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن في العام 2004، والذي وصل، في نهاية الأمر، وبعد قتل الزرقاوي بسنوات إلى أن يكون تنظيم الدولة الإسلامية «داعش».

.3 حديث مع الكاتب في العاصمة الأردنية عمان، العام 2004.

.4 يمكن الاطلاع على الوثائق على موقع «الإخوان المسلمون في سورية»:
http://www.ikhwansyria.com/Portals/Category/?Name=%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82%20%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA&info=YVdROU1UTTVKbk52ZFhKalpUMURZWFJsWjI5eWVTWjBlWEJsUFRZbWVHMXNhV1E5Smc9PSt1.Syr

.5 آرون لوند، «الصراع من أجل التكيُّف: جماعة الإخوان المسلمين في سورية الجديدة»، مركز كارنيغي الشرق الأوسط، 7/ 5/ 2013:
http://carnegieendowment.org/2013/05/07/struggling-to-adapt-muslim-brotherhood-in-new-syria/g2qm

كذلك، وبما يفوق صراع الأجيال السابق أهميةً، هناك الصراعات الداخلية على أساسٍ مناطقيٍّ داخل الجماعة؛ حلب، حماة، دمشق، إدلب. كما أن متغيراتٍ إقليميةً بدأت بغزو العراق للكويت، ومشاركة النظام في حرب تحريرها، أديا إلى إضعاف قدرات الجماعة تجاه قواعدها أو المحسوبين عليها وحمايتهم في البلدان العربية المضيفة، فكان أن تُرك هؤلاء لمواجهة مصيرهم، وهم المحرومون من أبسط وثائقهم الشخصية، لاسيما جوازات السفر، فيما كان كثيرٌ من قيادات «الإخوان» يحظون بجوازات سفرٍ من بعض البلدان المضيفة، أو نالوا جنسيات بلدانٍ غربيةٍ يقيمون فيها منذ مدةٍ طويلة.

والحقيقة أن الجماعة كانت أكثر من يُدرك ضعف حضورها في الداخل السوريّ، كما في الخارج. وقد عبرت عن دلائل ذلك في أكثر مناسبة، قبل الثورة ومع اندلاعها.

ففيما يشار إلى تأخرها، نسبياً، في إعلانها تأييد الثورة صراحة؛ إلا أن الجماعة بقيت بعد ذلك أيضاً غير قادرةٍ على إدراك زخم الثورة واتجاهها. برز ذلك بشكلٍ جليٍّ مع صدور العفو العام نهاية أيار/ مايو ٢٠١١، إذ علق الناطق الرسميّ باسم الجماعة آنذاك، زهير سالم، على هذا العفو، في تصريحاتٍ لوكالة «أسوشيتد برس» الأميركية، بأن «كل قرارٍ باتجاه التفريج عن الناس ومعتقلي الرأي في سوريا يمثل خطوةً إيجابيةً في الاتجاه الصحيح»، مطالباً «بإلغاء القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠ الذي يحكم بالإعدام على كل من ينتسب إلى الجماعة ليكون مكملاً قانونياً لهذه الخطوة إذا أُريد لها أن تبلغ مداها»[٦].

وهذا ما يُضعف فرضية أن التأخر النسبيّ لصدور موقف الجماعة المؤيد للثورة سببه رغبة «الإخوان» في حماية الثورة -التي انطلقت بمطالب إصلاحيةٍ شديدة المدنية و»المواطنية»- من إرث الجماعة المرتبط بالعنف منذ حظرها في العام ١٩٦٤ وصولاً إلى مذبحة حماة في العام ١٩٨٢. وليبدو أكثر رجحاناً استنتاج أن الإخوان تفاجأوا تماماً بالثورة مع إدراكهم حقيقة نفوذهم داخل سوريا.

أما الدليل الآخر والأبرز على إقرار «الإخوان» بضعفهم، داخلياً كما خارجياً، فيظهر في أنه عشية الثورة، وتحديداً في منتصف كانون الثاني (يناير) ٢٠١١، أعلن محمد رياض الشقفة المحسوب على التيار المصنف «متشددا»، وكان يشغل منصب المراقب العام منذ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠، في مقابلةٍ مع صحيفة «الشرق» القطرية، أنه «لو سمح لنا بالنزول إلى سوريةٍ سنعمل فقط في مجال الدعوة بدون اسم الإخوان المسلمين وبدون أيّ أحزاب إلا إذا صار نظاماً حزبياً ووافقت الدولة عليه. ونحن نستطيع أن نتعامل مع الواقع في مجال الدعوة وأن يسمح لنا النظام بالعودة للعمل في أوساطنا وفي مدننا وليس أكثر من هذا ونحن نتجاوب مع هذا الوضع لو حدث»، كاشفاً عن أنه «جرت محاولاتٌ كثيرةٌ للوساطة، ولن نذكر أسماء، ولكنها لم تستطع أن تنجز شيئاً مع هذا النظام»[٧]. إلا أن المراقب العام السابق علي صدر البيانوني نفى في تصريحٍ لموقع «أون إسلام»، علمه بتصريحات الشقفة، معتبراً أن «هذا موقفٌ غريبٌ عليّ أن نتخلى عن اسم الجماعة وأشياء من هذا القبيل... لم أسمع به إلا عبر الصحف» [٨]

كما سبق ذلك إعلان الجماعة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، تعليق أنشطتها المعارضة للنظام بدعوى أن ذلك يأتي «تقديراً منها للمرحلة التاريخية التي تمرّ بها أمتنا العربية والإسلامية، والظروف السياسية والعسكرية والإنسانية التي فرضها العدوان الصهيونيّ على أهلنا في غزة.. وانطلاقاً من أولوية القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المحورية للأمة...». وهو القرار الذي لم يتغير بتولي «التيار الحموي» بقيادة الشقفة، قيادة الجماعة، وأدى إلى الإجهاز على تجربة «جبهة الخلاص الوطني». إذ أعلنت الجماعة في نيسان (أبريل) ٢٠٠٩ انسحابها من الجبهة، الأمر الذي رد عليه خدام باتهام «الإخوان» بأن هناك «وساطة بينهم وبين النظام السوري من خلال شخصياتٍ أمنيةٍ رفيعة»[٩].

.6 عفو عام بسوريا والإخوان يرحبون»، موقع «الجزيرة نت»، 31/ 5/ 2011:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/5/31/%D8%B9%D9%81%D9%88-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B1%D8%AD%D8%A8%D9%88%D9%86

.7 يمكن الاطلاع على نص المقابلة على موقع «شبكة فلسطين للحوار»، 20/ 1/ 2011:
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=729412
وتجب الإشارة إلى عدم توافر نص المقابلة على موقع صحيفة «الشرق» القطرية.

.8 بحكم توقف موقع «أون إسلام»، يمكن الاطلاع على تصريحات البيانوني على موقع المرصد السوري لحقوق الإنسان، «البيانوني:»لا علم لي بحقيقة ما صدر عن الأخ أبو حازم عن تغير اسم الاخوان»، 17/ 1/ 2011:
http://www.syriahro.org/17-1-2011-syrian%20observatory5.htm

.9 «جماعة الإخوان المسلمين تنسحب من جبهة الخلاص الوطني السورية المعارضة»، الشرق الأوسط (اللندنية)، 5/ 4/ 2009:
http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=10992&article=513896#.Vx6RgEeW2t0

ربيعٌ سياسيٌّ... غير متناسبٍ عسكرياً

ازداد جلاء حقيقة ضعف الحضور الإخوانيّ في المشهد السوريّ الداخليّ مع اتجاه الثورة إلى العسكرة. إذ سعت الجماعة مبكراً جداً إلى ما يمكن تسميته «شراء الولاء»، عبر تقديم دعمٍ غير معلنٍ لفصائل لا تتبع لها مباشرةً، تشمل خصوصاً كتائب الفاروق في حمص، ولواء التوحيد في حلب، وصقور الشام في جبل الزاوية، وذلك عبر «الهيئة العامة لحماية المدنيين»، والتي يرئسها العضو السابق في الجماعة هيثم رحمة، بحسب ما ذكر رافائيل لوفيفر [10]. ثم، ومنذ آب (أغسطس) ٢٠١٢، بدأ الحديث عن وجود فصيلٍ عسكريٍّ واحدٍ على الأقلّ يتبع الجماعة بشكلٍ مباشر، سمّاه أحد أعضائه في حديثٍ لصحيفة «التلغراف» البريطانية «مسلحو الإخوان المسلمين»[11]. وهو ما أكده الناطق الرسميّ باسم الجماعة، ملهم الدروبي، في مقابلةٍ مع صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، إذ كشف عن «تشكيل الإخوان ومنذ نحو ٣ أشهر لكتائب مسلحة في الداخل السوري مهمتها الدفاع عن النفس وتأمين الحماية للمظلومين»، وأن «هذه الكتائب منتشرة في معظم المناطق والمحافظات السورية وخاصة الملتهبة منها»، وهي «تابعة للجيش الحر وتتعاون وتنسق معه»[12].

إلا أن الجماعة سارعت، في اليوم ذاته، إلى نفي تلك التصريحات على لسان عضو المجلس الوطني المحسوب على الجماعة محمد سرميني، عبر تصريحاتٍ لوكالة «الأناضول» التركية للأنباء.

غير أن اعترافات الدروبي استعادت مصداقيتها بعد ذلك بفترةٍ وجيزة، مع الإعلان، في إسطنبول، عن تشكيل «هيئة دروع الثورة»، في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، بحضور المراقب العام للإخوان محمد رياض الشقفة، رغم إعلان الأخير في المؤتمر أن «هيئة الدروع مستقلةٌ وليست جناحاً مسلحاً لجماعة الإخوان»[13].

وعدا عما يشير إليه أحد المصادر من أن «أقلّية فقط من مقاتلي الدروع... هي فعلياً جزء من جماعة الإخوان المسلمين، ما يثير مخاوف لدى الإخـوان مرتبطة بمسائل عدّة أبرزها الـولاء، وغياب التربية والانضباط، واحتمال النزوع نحو التطرّف، من بين أمور أخرى»، فإن التقديرات تشير إلى تواضع تعداد مقاتلي «الدروع» ككل، نسبياً، إذ لم يتجاوز عددهم ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ مقاتل، وصولاً إلى ١٠٠٠٠ مقاتلٍ كأقصى تقديرٍ بحسب الإخوان ذاتهم[14] ؛ وهو ما انعكس على فعاليةٍ «الهيئة» ميدانياً، كما يظهر من التغطيات الإعلامية، وحتى صفحة «الهيئة» نفسها على موقع «فيسبوك»؛ إذ يعود تاريخ آخر «بوست» في الصفحة إلى ٨ أيار (مايو) [15] ٢٠١٥.

أما حالياً، ووفقاً لواحدٍ من أحدث التحليلات المتاحة، فيتمّ ربط الجماعة بعدّة فصائل مسلحة، أهمها «فيلق الشام»[16] ، الذي يبلغ تعداده أربعة آلاف مقاتلٍ فقط (إضافةً إلى فصائل صغيرةٍ أخرى مثل «لواء الأنصار» و«لواء جند الحرمين» و«لواء أمجاد الإسلام» الموجودة في حلب)[17]، من أصل ما يُقدّر بحوالي ٧٠ ألف مقاتلٍ موزّعين على الفصائل الرئيسة الأخرى[18]. فيما لا تُعرف على وجه الدقة طبيعة علاقة

10. رافائيل لوفيفر، «الكفاح المسلح لجماعة الإخوان السورية»، مركز كارنيغي الشرق الأوسط، 14/ 12/ 2012:
http://carnegie-mec.org/2012/12/14/syrian-brotherhood-s-armed-struggle/exfu
يشار إلى أن لوفيفر يضيف هنا حركة أحرار الشام باعتبارها إحدى الجماعات التي تلقت دعماً مادياً من "الإخوان" في تلك الفترة، وهو ما يبدو مستبعداً؛ إذ عدا عن تقديم "أحرار الشام" نفسها باعتبارها الحركة الأقوى عسكرياً وسياسياً على الساحة السورية، بما يعني أنها منافسٌ للإخوان أو بديلهم، تضم "أحرار الشام" أعضاء مؤثرين من تنظيم "الطليعة" الذي افترق عن "الإخوان" واتخذت علاقته بهم شكل عداء منذ ما بعد العام 1982.

11. "Muslim Brotherhood establishes militia inside Syria," The Tele-graph, 3/ 8/ 2012:
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9450587/Muslim-Brotherhood-establishes-militia-inside-Syria.html

12. الإخوان المسلمون لـ«الشرق الأوسط»: أنشأنا كتائب مسلحة للدفاع عن النفس وعن المظلومين»، الشرق الأوسط، 5/ 8/ 2012:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=689527&issueno=12304#.Vx66RkeW2t0

13. صفحة «هيئة دروع الثورة» على موقع «فيسبوك»:
https://www.facebook.com/rsc.syria/timeline

14. رافائيل لوفيفر وعلي اليسير، «الإخوان المسلمون في سورية وسؤال الميليشيات»، مجلة «صدى» الإلكترونية، مركز كارنيغي الشرق الأوسط، 29/ 10/ 2013:
http://carnegieendowment.org/sada/?fa=53452

15. صفحة «هيئة دروع الثورة» على موقع «فيسبوك»، مرجع سابق.

16. تشارلز ليستر، الأزمة مستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا، مركز بروكنجز الدوحة، الدوحة، أيار (مايو) 2014، ص 1:
http://www.brookings.edu/~/media/Research/Files/Papers/2014/05/19-syria-military-landscape-lister/Syria-Military-Landscape-Arabic.pdf?la=ar

17. Charles Lester, The Syrian Jihad, op. cit., p.187

18. Charles Lister, "Yes, there are 70,000 moderate opposition fighters in Syria. Here's what we know about them," The Spectator, 27 November 2015.

«الإخوان» بـ«جبهة النصرة»، علماً أن الجماعة دأبت على الدفاع عن «الجبهة»[19] ، على الأقل إلى حين إعلان الأخيرة البيعة لزعيم «القاعدة» أيمن الظواهري في نيسان/ أبريل ٢٠١٣، لتتجه الجماعة بعدها إلى دعوة «الجبهة» إلى فك ارتباطها بـ«القاعدة».

في مقابل هذا الضعف الميدانيّ العسكريّ، كان واضحاً طغيان نفوذ جماعة الإخوان المسلمين على المستوى السياسيّ، من خلال هيئات المعارضة في الخارج؛ وتحديداً «المجلس الوطني السوري»، إلى حد استحقاق الجماعة وصف «صانعة الملوك»[20] على هذا المستوى.

إذ صحيحٌ أن «إخوان» سوريا لم يملكوا أبداً الأغلبية داخل الجمعية العامة للمجلس الذي تشكل في إسطنبول بتاريخ ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١١، بل وأكد المراقب العام للجماعة في تصريحاتٍ صحفية، في ١٥ نيسان (أبريل) ٢٠١٣، أن نسبة «الإخوان» لا تتجاوز ١٠٪ من أعضاء المجلس[21]. وكذلك الأمر في جهازي «المجلس» الأهم على صعيد الصناعة الفعلية للسياسات والقرارات؛ الأمانة العامة والمكتب التنفيذي (وقد فصّل العضو في جماعة الإخوان والمجلس الوطني السوري طريف السيد عيسى، في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٢ حضور الجماعة بأنه ليس لديها «سوى عشرين مقعداً في المجلس الوطني السوري [الجمعية العمومية]، ومقعد واحد في المكتب التنفيذي، وستة أو سبعة مقاعد في الأمانة العامة»[22]). رغم ذلك، وعدا عن أن الجماعة «سيطرت بسرعةٍ على مكتبي الشؤون العسكرية والمساعدات الإنسانية في المجلس، اللذين تلقّيا معظم الأموال المقدّمة إلى المعارضة» [23]؛ فإنها أيضا «كانت أقوى بكثيرٍ مما تشير إليه الأرقام الرسمية»[24]. إذ من المعروف أن لدى «الإخوان» قاعدةٌ ليست صغيرةً لا ينتمي أفرادها للجماعة رسمياً، أو غير معلنٍ انتماؤهم لها، لكنهم يصوّتون لها ولمن تدعم ترشيحهم تلقائياً. بل وتُثارت شكوكٌ بأن «حركة العمل الوطنيّ من أجل سورية» التي أعلن عنها مطلع العام ٢٠١١، بقيادة عضو الجماعة أحمد رمضان (وحملت وقتها اسم «مجموعة العمل الوطني من أجل سورية»)، إنما تشكلت أو انشقت عن الإخوان بدفعٍ من الجماعة نفسها، وأنها «كانت مجرّد حصان طروادة بالنسبة إلى الإخوان في المجلس الوطني السوري»[25] ، لاسيما وأن المجموعة دخلت «المجلس» و«الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» والحكومة المؤقتة، بشكلٍ مستقلٍ عن الجماعة، كما شاركت في مؤتمر «جنيف٢» الذي قاطعه «الإخوان».

تعثر «الربيع» الإخوانيّ؟

يمكن التأريخ لبداية تراجع النفوذ الإخواني في معارضة «الخارج» مع تشكيل «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢، بحيث أصبح «المجلس الوطني» جزءاً من الائتلاف، بعد معارضة «المجلس» لذلك بلسان رئيسه جورج صبرا، الذي قال إن «المجلس الوطني السوري أكبر من هذه المبادرة وغيرها، وله كيان سياسي وإقليمي كبير»، فيما كان المراقب العام للجماعة وقتها محمد رياض الشقفة قد أدان «التدخّل الغربي»، الذي يسعى إلى تشكيل كيان معارض أوسع من المجلس الوطني، معتبراً ذلك موجهاً ضد «الإخوان»، مؤكداً أن «المناورات التي تهدف إلى تهميش الإخوان ستبوء بالفشل»[26].

إلا أن الضربة الكبرى التي تلقاها «الإخوان» السوريون، أسوةً بالإخوان في البلدان العربية الأخرى عموماً، جاءت مع الانقلاب العسكري في مصر في ٣ تموز (يوليو) ٢٠١٣، بقيادة وزير الدفاع آنذاك عبد الفتاح السيسي، ضد الرئيس محمد مرسي. إذ كشف هذا الانقلاب حجم العداء الذي تكنّه لجماعة الإخوان المسلمين ككل، دولٌ عربيةٌ مؤثرةٌ إقليمياً، لاسيما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اللتين سارعتا إلى تصنيف الجماعة منظمة إرهابية. وهو ما كان يعني مزيداً

19. على سبيل المثال: «المراقب العام لإخوان سورية: لا تجاوزات لـ«جبهة النصرة» في شمال سورية»، 14/ 2/ 2013، موقع «الإخوان المسلمون في سورية»

20. رافائيل لوفيفر، «الكفاح المسلح لجماعة الإخوان السورية»، مرجع سابق.

21. «إخوان سوريا: لا نسيطر على «الوطني»، سكاي نيوز عربية، 15/ 4/ 2013:
http://www.skynewsarabia.com/web/video/190120/%D8%A7%D9%95%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D9%81%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A

22. آرون لوند، «الصراع من أجل التكيُّف: جماعة الإخوان المسلمين في سورية الجديدة»، مرجع سابق.

23. المرجع السابق.

24. المرجع السابق.

25. المرجع السابق.

26. المرجع السابق.

من نأي قوىً سياسية وفصائل مسلحة سورية بنفسها عن الجماعة، خشية تعرضها للعقاب والعزل؛ سياسياً ومادياً، من قبل هذه الدول.

ولاحقاً، وفي مؤشرٍ جديدٍ على انحسار السطوة السياسية، فشل «الإخوان» في التأثير على قرار «الائتلاف» المشاركة في مؤتمر «جنيف ٢» في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٤، الذي أعلنت الجماعة والمجلس الوطني عدم المشاركة فيه.

كذلك فإن الجماعة التي كانت أعلنت، في آب (أغسطس) ٢٠١٣ -بلسان علي صدر الدين البيانوني الذي أصبح وقتها نائب المراقب العام- أن «الإخوان المسلمين لا يمكنهم الجلوس مع الأسد ومجموعته العسكريّة على طاولة واحدة، لأن مطلبهم الأساسي هو رحيله نهائياً قبل الجلوس على طاولة الحلّ السياسي»[٢٧] ، عادت (الجماعة) وأعلن تأييدها للمشاركة في مؤتمر «جنيف٣»، وهو الموقف الذي أعقب أيضاً تأييدها مخرجات مؤتمر الرياض للمعارضة السورية، والذي عقد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، وأدى إلى تشكيل «الهيئة العليا للمفاوضات»، رغم إقرار الجماعة بامتلاكها رؤيتها المختلفة «لبعض النقاط حول نسب التمثيل وآليّات التعامل مع الأجهزة الأمنية والعسكرية»، بحسب بيانٍ للإخوان.[٢٨]

خاتمة: الثورة ومستقبل «الإخوان»

تُظهر تطوّرات الثورة السورية صحة الفرضية التي انطلقت منها هذه الورقة، والمتمثلة في ضعف حضور جماعة الإخوان المسلمين ونفوذها في المشهد السوريّ عموماً، وعلى مستوى الداخل بوجهٍ خاصّ، سواء في مرحلة الحراك السلميّ أو في مرحلة العسكرة. وهو الضعف الذي ينطبق أيضاً على صعيد الهيئات السياسية الممثلة للثورة، لاسيما مع تشكيل «الائتلاف الوطني»، ثم «الهيئة العليا للمفاوضات»، إضافةً إلى اعتبار «الإخوان المسلمين» منظمةً إرهابيةً أو غير مرغوبٍ فيها في عددٍ من الدول العربية المؤثرة.

كما تعاني الجماعة من أزماتٍ وصراعاتٍ داخليةٍ أثرت وتؤثر على أدائها وفعاليته. يبدو هنا بشكلٍ رئيسيٍّ الصراع على أساسٍ «مناطقيٍّ» بين قياداتها، لاسيما بين ما يُعرف بـ«التيار الحموي» و«التيار الحلبي»، ربما أدى إلى حصول انشقاقاتٍ معلنةٍ وصامتة، أحدثها ذاك الذي أعقب انتخابات الجماعة في العام ٢٠١٠. يُضاف إلى ذلك «صراع الأجيال» داخل الجماعة بين جيل الشيوخ المسيطرين على القيادة إلى الآن وجيل الشباب، وهو الصراع الذي يعزى إليه ما اعتبر بمثابة انشقاقٍ من «شبابٍ» في الإخوان عن الجماعة وتشكيل «مجموعة العمل الوطني من أجل سورية»، قبل أن يصبح اسمها «حركة العمل الوطني من أجل سورية»، كما ذهب بعضهم إلى اعتبار الحركة بمثابة انشقاقٍ «حلبيٍّ» عن القيادة «الحموية» للجماعة في ذلك الوقت[٢٩].

فوق ذلك، تواجه الجماعة منافسةً شديدةً من جماعاتٍ إسلاميةٍ مسلحةٍ تتمتع بالمشروعية العسكرية الثورية ولا تخفي طموحها السياسيّ، إذ تقدّم نفسها ممثلة الإسلام السياسيّ المعتدل في سوريا، ولاسيما «حركة أحرار الشام» التي أكد مسؤول العلاقات الخارجية فيها لبيب النحاس، في مقالٍ بصحيفة «التلغراف» البريطانية العام الماضي، أنها (أحرار الشام) هي البديل السُنّي عن الأسد و«داعش»[٣٠].

رغم ذلك، تظل الجماعة ممتلكةً لميزةٍ نسبيةٍ مقارنةً بالقوى السياسية السورية الأخرى، وهي هيكلها التنظيميّ الواضح والراسخ، بما قد يلعب دوراً حاسماً في أيّ انتخاباتٍ تشارك فيها عقب التوصل إلى تسويةٍ سياسيةٍ للصراع. كما أن ضعف الحضور العسكريّ للجماعة قد يجعلها أكثر قبولاً على المستويين الدوليّ والإقليميّ باعتبارها أفضل البدائل السياسية-الدينية المتاحة مقارنةً بالفصائل «الإسلامية» المقاتلة، لاحتواء الكتلة السكانية الشعبية المحافظة، ولو إلى حين.

27. «البيانوني لـ«المونيتور»: الإخوان يسعون إلى دولة مدنيّة بعد سقوط الأسد والضربة العسكريّة الأميركيّة لسوريا هي لتحقيق مصالحها في المنطقة»، المونيتور، 28/ 8/ 2013:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/08/syria-mus-#lim-brotherhood-bayanouni-strikes.html

28. موقف جماعة الإخوان المسلمين في سورية من مؤتمر الرياض للمعارضة السورية (بيان)، موقع «الإخوان المسلمون سورية»، 13/ 12/ 2015:

29. آرون لوند، «الصراع من أجل التكيُّف: جماعة الإخوان المسلمين في سورية الجديدة»، مرجع سابق.

30. Labib Nahhas, "I›m a Syrian and I fight Isil every day. It will take more than bombs from the West to defeat this menace," The Telegraph, 21/ 7/ 2015:
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/islamic-state/11752714/Im-a-Syrian-and-I-fight-Isil-every-day.-We-need-more-than-bombs-from-the-West-to-win-this-battle.html

حزب التحرير في الثورة السوريّة

طارق أحمد

«حزب الحيطان» كما يصفه ناشطو الثورة السورية في حلب والشمال، لأن أبرز نشاطاته هي طلاء الجدران -ولا سيما فوق شعارات الثورة- وكتابة عبارات تكفير الديمقراطية والدعوة إلى الخلافة الإسلامية فوقها. أما التسمية الأخطر فهي «داعش البيضاء» بسبب التطرّف النظريّ الشديد للحزب وامتناعه، في الوقت ذاته، عن العمل المسلح.

تحظى الظاهرة الإسلامية التي طغت على مشهد الثورة السورية بالكثير من الاهتمام الإعلاميّ والقليل من الجهد البحثيّ، الذي تركّزت نسبةٌ كبيرةٌ منه على حركاتٍ كبرى شهيرة، كتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة وجماعة الإخوان المسلمين في سورية. وتحاول هذه الورقة تسليط الضوء على تجربةٍ أسهمت، منذ وقتٍ مبكّر، في إشاعة أجواء الشعارات الإسلامية المتشدّدة، دون أن تحوز هذه التجربة في حدّ ذاتها أهميةً عمليةً خاصّة، مما يحيل على فرضية «اكتناز» بعض المجموعات النخبوية الصغرى دوالاً آيديولوجية وسياسية نلاحظ أنها تملك طاقة تأثيرٍ قصوى في بعض الظروف المواتية لنموٍّ «طافر» بالمعنى البيولوجيّ. وهو ما شهدناه من اجتياح الأفكار والرموز الإسلامية شارع الثورة السورية.

استندت هذه الورقة إلى بيانات الحزب الرسمية أساساً، وتسجيلاته المصوّرة، وبعض شهادات العيان. واعتمدت المنهج الوصفيّ التحليليّ بشكلٍ عـام. وهي لا تعدو كونها محاولةً بحثيةً أولى سيجري العمل على تعميقها واستكمالها، نظرياً وميدانياً، في بحثٍ أوسع.

مداخل

أُسس حزب التحرير [الإسلامي][١] على يد الشيخ القاضي تقي الدين النبهاني (١٩٧٧-١٩٠٨)، وهو من مواليد قرية إجزم قضاء حيفا بفلسطين، عام ١٩٥٣، وتفرغ لرئاسته ولإصدار الكتب والنشرات التي تعد في مجموعها المنهل الثقافي الرئيسي للحزب.

بعد وفاة النبهاني ترأس الحزب عبد القديم زلوم، الذي ولد في مدينة

1. الإسلامي صفة، وليست جزءاً من الاسم الرسمي للحزب.

الخليل عام ١٩٢٤، وكان الساعد الأيمن للنبهاني، وشاركه في تأسيس الحزب وصياغة خطابه ومنهجه وبعض كتبه، مما جعل عهده الحزبيّ مجرّد ظلٍّ للمؤسّس المهيمن. توفي زلوم في ٢٠٠٣، ليخلفه الأمير الثالث والحالي للحزب، وهو المهندس عطاء بن خليل أبو الرشتة، المولود عام ١٩٤٣ في قرية رعنا الفلسطينية. وكان الناطق الرسمي باسم الحزب في الأردن، قبل أن يغادره عام ١٩٩٨ إلى مكانٍ مجهولٍ يُعتقد أنه لبنان. ونتيجة خلفية العمل الإعلاميّ الحزبيّ للرشتة فقد بدت على الحزب، منذ توليه إمارته، معالم تضخّم إعلاميٍّ، وتعددٍ لا يكاد ينتهي للناطقين الرسميين، واهتمام بنشر الكُتب والمطويات، وحضورٍ على شبكة الإنترنت بمختلف الوسائل، مما يعطي انطباعاً عن قوة وانتشار الحزب بشكلٍ أكبر بكثير من واقعه.

للحزب قيادةٌ مركزيّةٌ واحدةٌ يرئسها «أمير» يضع بنفسه الخطط ويتابعها ويصدر الأوامر ويحاسب المحازبين. يصل الأمير إلى موقعه عبر الانتخابات، ويكون معه مجلس شورى، لكن بتّ الأمور يعود إليه وحده.

يهدف الحزب إلى إقامة الدولة الإسلامية في البلدان العربية أولاً ثم الخلافة الإسلامية، ويتم حمل الدعوة بعد ذلك إلى البلدان غير الإسلامية عن طريق الأمة المسلمة.
للحزب عدّةٌ نظريةٌ متكاملةٌ صاغها المؤسّس، وأسهم في بلورتها و«التحشية عليها» عددٌ من الكتاب الحزبيين، دون أن يضيفوا إلى التركة الأولى تطوّراً ذا بال. ومن هذه العدّة أفكارٌ في العقيدة والفقه والدعوة والسياسة والاقتصاد، بل دستوراً مفصّلاً للدولة الإسلامية المنشودة.

وما يهمنا في هذا المجال نقطتان:

الأولى) أن حزب التحرير كان من أوائل الحركات الإسلامية التي كفّرت الديمقراطية[2] بوصفها نظاماً يشرّع الشعب فيه لنفسه ما يشاء لا وفق الشريعة الإسلامية، فهو نظام كفر، والحكم به حكماً بالكفر، والدعوة إليه دعوةٌ إلى نظام كفر. لأنّ المسلمين مأمورون بتسيير

جميع أعمالهم بأحكام الشرع، والمسلم عبدٌ لله، فهو يسيّر إرادته وفق أوامر الله ونواهيه، والأمة لا تملك أن تسيّر إرادتها وفق هواها، إذ ليست لها السيادة، والذي يسيّر إرادتها هو الشرع لأنه صاحب السيادة. لذلك فإن الأمة لا تملك التشريع لأن الله هو المشرّع.[3]
الثانية) هي أن الحزب لا يؤمن بالثورات، سلميةً أكانت أم مسلحة، كما لا يؤمن بالأعمال الإرهابية، سبيلاً للوصول إلى الحكم. إذ يركز الحزب على «إعادة الثقة بتعاليم الإسلام» عن طريق العمل الثقافي من ناحية والعمل السياسي من ناحيةٍ أخرى.

2. نجح أحمد الداعور (1909 ـ 2001) في دخول مجلس النواب الأردني عن منطقة طولكرم، عام 1954، ليصبح التحريريّ الوحيد في أيّ برلمان عربي. ورغم ذلك فإن أول خطبه البرلمانية كانت بعنوان «نقض القانون المدني»، وأعلن فيها شعار الحزب: «الديمقراطية نظام كفر يحرم أخذها والدعوة إليها». وهو الشعار الذي سيصبح عنواناً لأحد كتب زلوم، انظر الحاشية اللاحقة.

3. تتكرر هذه الأفكار كثيراً في أدبيات الحزب، غير أنها مركّزة في كتاب عبد القديم زلوم: الديمقراطية نظام كفر يحرُم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها. وهو متاح على الرابط: http://www.hizb-ut-tahrir.org/PDF/AR/ar_books_pdf/democratya.pdf

وقد حددّ الحزب طريقة سيرة عبر ثلاث مراحل:

١- مرحلة التثقيف: وفيها تنصبّ عناية الحزب على بناء جسمه، وتثقيف الأفراد في حلقاته بالثقافة الحزبية المركزة، حتى يستطيع أن يكوّن كتلةً حزبيةً من شبابٍ تبنّوا أفكاره وتفاعلوا معها.

٢- مرحلة التفاعل مع الأمة: لتتخذ الإسلام قضية لها، وتحويل الرأي العام عندها إلى أفكار الإسلام وأحكامه التي تبناها الحزب حتى تتخذها أفكاراً لها، وتعمل على تطبيقها في واقع الحياة، وتسير مع الحزب في العمل لإقامة دولة الخلافة ونصب الخليفة، لاستئناف الحكم الإسلامي وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم.
ومع أن الحزب التزم في سيره أن يكون صريحاً وسافراً، إلا أنه اقتصر على الأعمال السياسية في ذلك، ولم يتجاوزها إلى الأعمال العسكرية ضد الحكام أو ضد من يقفون أمام دعوته.

٣- مرحلة استلام الحكم: يرى الحزب أن الإسلام لا يجيز القيام بالأعمال العسكرية لإقامة دولته، وأن السبيل إلى ذلك مفروضٌ ومحدّدٌ كما هي الشريعة نفسها، وهو ما فعله الرسول (ص) حين عرض نفسه ودعوته على القبائل حتى بايعه أهل المدينة فقامت الدولة الإسلامية. ولذلك يرى الحزب أنه لا بد له، لتسلم زمام الحكم في هذا الزمان، من طلب النصرة (الدعم والتأييد) من رئيس دولة، أو رئيس كتلة، أو قائد جماعة، أو ضابط كبير، أو زعيم قبيلة، أو من سفير، أو ما شاكل ذلك من أصحاب النفوذ، لإقناعه بأفكار الحزب، فيقوم هذا الرجل بتطبيق الشريعة من خلال القوة والسيطرة اللتين يمتلكهما. وقد قام الحزب بطلب النصرة ممن ظنهم قادرين عليها في العديد من البلدان العربية والإسلامية، وكان هؤلاء ضباطاً في أغلب الأحيان، مما جعل الحزب تنظيماً انقلابياً من الناحية العملية، كما حاول في أكثر من بلدٍ عربيٍّ. ورغم قيام الحزب بأعمال طلب النصرة بشكلٍ فاشل، إلا أنه على العموم يعتبر نفسه في المرحلة الثانية من مراحل دعوته، فقد استمر في القيام بجميع الأعمال التي كان يقوم بها من دراسة في الحلقات الحزبية، ومن ثقافة جماعية، ومن تركيز على الرأي العام ومن مقاومة الحكّام.

وكما ترسّم الحزب خُطا إقامة الدولة الإسلامية الآن من قيامها أوّل مرّةٍ في بداية الدعوة، حدّد لنفسه أولاً مدة ثلاثة عشر عاماً من تاريخ تأسيسه للوصول إلى الحكم، تطابقاً مع المرحلة المكية من الإسلام حتى تاريخ بيعة أهل المدينة، ثم مددها ثانياً إلى ٣٠ سنةً مراعاة للظروف والضغوط المختلفة، ولكن شيئاً لم يحدث على الرغم من مضيّ العقود.

الحزب في سوريا

كانت دمشق الموطن التالي لتقي الدين النبهاني، بعد أن غادر الأردن في تشرين الثاني ١٩٥٣، ولمدة سنتين تقريباً أبعدته السلطات السورية بعدهما إلى لبنان. وقد شكلت النقاشات الفكرية والسياسية حول موضوعاتٍ شتى، والتي كان النبهاني ومؤسّسو وأعضاء الحزب الفتيّ مستعدين دائماً لخوضها، بريقاً لعددٍ من الشبان المسلمين المتعلمين الذين لم يشبعهم الخطاب الإخوانيّ البسيط والمباشر، فشهد الحزب انتشاراً لا بأس به بين الشباب المتدين في دمشق[4] وغيرها من المحافظات. وقد زار النبهاني عدداً من المدن السورية، كحلب[5] وحماه[6]. ولم يكن هذا الانتشار «النوعي»، وإن قليل العدد، ليمر من دون إثارة حفيظة الإخوان المسلمين السوريين، الذين وصل بهم الأمر إلى حد فصل العضو الذي يتصل بالحزب.

لم يحصل الحزب على ترخيصٍ رسميٍّ بمزاولة النشاط السياسيّ لكن أجواء الخمسينيات الديمقراطية كانت تسمح له بحرية التحرك. حتى اعتقلت الأجهزة الأمنية مجموعة من أعضائه في دمشق عام ١٩٥٥[7]، ثم أخذت السلطات بمراقبة نشاط التحريريين بحذر[8]. ومنذ ذلك الوقت لم تفرغ السجون السورية من بعض معتقلي حزب التحرير.
ولكن الحزب لا يُذكر بين المجموعات الإسلامية التي شاركت في الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد بين أعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٢[9]. وقد

4. فهمي الجدعان، تعقيب على بحث الحبيب الجنحاني: «الصحوة الإسلامية في بلاد الشام: مثال سوريا»، ضمن كتاب: الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ جامعة الأمم المتحدة؛ منتدى العالم الثالث: مكتب الشرق الأوسط، ط2، 1989، ص 159.

5. مصدر فضل عدم ذكر اسمه.

6. سعيد حوى، هذه تجربتي وهذه شهادتي، الجزائر: مكتبة رحاب، د.ت، ص 41.

7. محمد محسن راضي، «حزب التحرير: ثقافته ومنهجه في إقامة دولة الخلافة الإسلامية»، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في أصول الدين من الجامعة الإسلامية ببغداد، إشراف أ.د وليد غفوري البدري، 2006، ص 72.

8. فهمي الجدعان، مرجع سابق، ص 159.

9. دون مؤلف، الإخوان المسلمون: نشأة مشبوهة وتاريخ أسود، دمشق: مكتب الإعداد في حزب البعث العربي الاشتراكي، 1984ـ 1985، 3/ 49ـ59.

انفردت مجلة «الوعي»، الناطقة غير الرسمية باسم الحزب، بالزعم، ولمرّةٍ وحيدة، أن الإخوان المسلمين في سورية اعتمدوا عام ١٩٨١ الدستور الإسلاميّ الذي وضعه الحزب لتطبيقه في حال نجحوا في الوصول إلى الحكم[١٠].

وتغاضت السلطات السورية عن نشاطٍ محدودٍ للحزب طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، إلى أن شنت حملةَ اعتقالاتٍ واسعةً في خريف عام ١٩٩٩، طالت جميع الأعضاء السوريين على الأغلب، إثر مخططٍ فاشلٍ لانقلابٍ خطّط له عددٌ صغيرٌ من الضباط الهامشيين. وقُدِّر عدد المعتقلين بثلاثمائة، أفرج عن ما يقرب المائتين منهم في تشرين الثاني ٢٠٠١. ثم أُطلق سراح ٦٨ من أصل ١١٣ معتقلاً لم تشملهم الإفراجات السابقة[١١]. وفي ٢٠٠٢/٩/٧ قدرت «اللجنة السورية لحقوق الإنسان» عدد التحريريين المتبقين بما يقرب الستين معتقلاً[١٢]، تراوحت مدة بقائهم في السجن ما بين السنة وعدة سنوات. كما تعرّض الحزب لاحقاً لحملتي اعتقالٍ على الأقل، في كلٍّ من عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦.

بعد الثورة

رحّب الحزب بالربيع العربيّ بحذر، وبارك ما أسماه «التحرّكات» التي قام بها المنتفضون في كلٍّ من تونس ومصر وليبيا واليمن. ورأى أن هذه «الأحداث» بدأت ذاتية... وكان لها وقع إيجابي بأنها كسرت عند الناس حاجز الخوف من الحكام، وكانت تعلوها مشاعر إسلامية، فالناس يتحركون ويكبّرون دونما خوف من بطش الحكام، ولهذا فوائده في تحريك الناس... ولذلك فإنها من هذا الوجه كانت طيبة ومباركة...، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإنّ هذه التحركات بدأت مشاعرياً بصيحات عامة، ومثل هذه التحركات من السهل على القوى الدولية النافذة وعملائها في البلد اختراقها، ولذلك استطاعت القوى الأوروبية وأمريكا أن تخترق هذه التحركات عن طريق عملاء مدربين من هذه القوى اندسوا بين المنتفضين، ومن ثم تمكنت من المحافظة على بنية النظم الأساسية في بلدان الربيع العربي وعلى استمرار نفوذ تلك القوى مع شيء من الجراحة التجميلية، حسب رأي الحزب[١٣].

وحين اندلعت الثورة السورية رحّب بها الحزب من المنظور نفسه، إذ رأى أنها انتفاضة أهل سوريا المؤمنين الثائرين الذين ينادون «لبيك يا الله... لبيك لبيك»، بينما تحاول أمريكا أن تفرض عليها قيادةً من المعارضة العلمانية في الخارج، عبر المجلس الوطني ثم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، ليكون بديلاً تنضجه عن بشار الأسد[١٤]، بهدف إعاقة قيام الدولة الإسلامية، وهو المطلب الذي زعم الحزب منذ وقتٍ مبكرٍ أن المتظاهرين السوريين يريدونه، رغم عدم وجود المؤشرات على ذلك وقتها.

فبعد عشرة أيام من اندلاع الثورة في مدينة درعا أصدر الحزب بياناً موجّهاً إلى السوريين دعاهم فيه إلى المواجهة مع النظام وصولاً إلى نقطة اللاعودة، لأن التخلص منه ومن مآسيه أمرٌ لا بد منه. فيجب على السوريين أن يجمعوا أمرهم على هذا صفاً واحداً، ليختصروا زمن القضاء عليه. وبرأي الحزب فإنه يجب أن «يعلم الشعب السوري أن العلاقة مع هذا النظام ليست سلبية لأنه يظلم ويقتل ويذل ويفقر الناس ويسلم قضاياهم لعدوهم فحسب، بل لأنه عدوٌّ لله ولدينه قبل كل شيء، بل يجب الانطلاق من هذا». ونلاحظ أن المنطلق الإسلامي في طرح الحزب مبكّرٌ جداً، بينما كانت الانتفاضة شعبية وغير أيديولوجية. إذ يطلب الحزب من السوريين في البيان نفسه: «سجلوا لأنفسكم مكرمة إقامة حكم الله على أرض الله في آخر الزمان على أنقاض هذا النظام البائد، وليكن تغييركم تغييراً يحبه الله ورسوله، ولا تجعلوه تغييراً ناقصاً، سجلوا لأنفسكم سابقة إعلانها خلافة إسلامية، ولا تستبدلوا حاكماً بحاكم مثله، ولا دستوراً بدستور مثله، ولا تستعينوا بالأجنبي الكافر في شؤون تغييركم، ولا تدعوا أحداً يتكلم باسمكم خارج هذا التوجه. نعم أعلنوها خلافة إسلامية». كما يطلب الحزب النصرة، كما هو منهجه، من ضباط الجيش السوريّ،

10. مجلة «الوعي» (بيروت)، ك2 1999، السنة 13، العدد 140، ص 11.

11. من مقال ممدوح الشيخ، «تناقضات حزب التحرير: يسمح بالعنف ولا يمارسه ويريد إحياء الخلافة ويفضل الانقلابات العسكرية»، المنشور في مجلة «العصر» الإلكترونية، في 8/5/2002. http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=2284

12. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2840

13. http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index.php/ameer/political-questions/9445.html

14. http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index.php/leaflets/syria/12981.html

داعياً إياهم إلى التحرّك لتغيير الأوضاع تغييراً جذرياً[١٥]. وأيضاً كان هذا النداء وقتها صوتاً شبه منفردٍ، حين كان الصوت السائد بين المنتفضين هو سلمية ثورتهم.

وظلت بيانات الحزب المتتالية عن الثورة السورية تسير وفق هذه الأسس:

- الترحيب بالثورة.
- الإصرار على التوجّه الإسلامي لها وصولاً إلى إقامة الخلافة.
- التحذير الدائم من «سرقتها من الأطراف الخارجية المتآمرة التي اصطنعت» معارضة علمانية ووطنية في الخارج.
- تأييد العمل العسكريّ المحليّ ضد النظام، دون أن يشارك الحزب فيه بالفعل.
- رفض التدخل العسكريّ الخارجي.

وفي واقع الأمر، أتاحت الثورة للحزب مجال العمل على نطاقٍ واسعٍ بعد أن خرجت كثيرٌ من المدن والمناطق عن سيطرة النظام. فسارع الحزب إلى استغلال فرصة العمل العلنيّ، وأسّس عدداً من المكاتب التي اهتمت أساساً بتوزيع النشرات والكتب ومجلة «الوعي». وقد برز اسم المهندس هشام البابا بوصفه رئيس المكتب الإعلاميّ لحزب التحرير في «ولاية» سوريا، وفق التقسيمات الهيكلية والإدارية للحزب. وقام البابا بجولاتٍ في المناطق المحرّرة، بعد أن أتاحت سيطرة الثوار على أجزاء من الحدود حرية الحركة. ولوحظ أن أولى هذه الجولات بدأت بمدينة إعزاز، المحاذية للحدود التركية. وقد ألقى فيها كلمة في مسجد أنصار الرسول، حيَّى فيها بطولات السوريين الثائرين حتى إسقاط النظام في سوريا وإعادة الملامح الإسلامية إلى ربوعها، كما نقل للحضور تحيات أمير الحزب. ثم تحدث عن نشاطات الحزب في الداخل والخارج لنصرة الثورة، ودعا الله أن يكلل التضحيات ودماء الشهداء التي روت تراب أرض الشام بخلافة راشدة. وأكد على أن ما يجري في سوريا هو صراع بين الحق والباطل في وقت تآمر فيه الغرب والشرق على ثورة الشام خوفاً من توجهها الإسلامي السائر بثبات نحو دولة الخلافة. كما ألقى في ما تلا من أيام محاضرة سبقها دعاية واسعة بعنوان: «ثورة الشام: تضحيات وتحديات، صبر أسطوري وتآمر دولي آخره الأخضر الإبراهيمي»، في ناحية صوران القريبة من إعزاز بريف حلب، تلاها توزيع مشروع الحزب عن دستور دولة الخلافة و«بيان مؤامرة الأخضر الإبراهيمي». ونوَّه المهندس هشام البابا في المحاضرة إلى عظم التضحيات التي قدمها الشعب السوري ولا يزال، وقال إنه: «حرام أن تكون هذه التضحيات ودماء الشهداء والاقتصاد المدمر وعذابات الأطفال وأنّات الثكالى وعشرات الآلاف من المعتقلين ومئات الآلاف من المعذبين والنازحين والمهجرين في مشارق الأرض ومغاربها، حرام بعد ذلك كله أن يرضى الناس بتغيير شكلي في الوجوه بعد أكثر من خمسين ألف شهيد، وحرام أن يرضى الناس بعد ذلك كله بأقل من دولة الإسلام التي تقتصّ من كل فاجر حارب الله وآذى عباده المخلصين»[١٦].

وقد لفتت هذه النشاطات الأنظار وجذبت اهتمام وسائل الإعلام التي أخذت تتساءل عن وزن الحزب في الشمال السوريّ. ولكن لم يكن للحزب جناحٌ عسكريٌّ في الواقع، بل اكتفى بدعوة القوى العسكرية القائمة إلى تبني أفكاره. وهو ما أكده عبد القادر الصالح، القائد العسكري الشهير للواء التوحيد، الذي كان القوّة الضاربة الأكبر في الشمال ولا سيما في ريف حلب، حين أجاب عن سؤالٍ وجهته قناة الجزيرة عن وجود حزب التحرير بين قوّات الجيش الحر[١٧].

وهذا ما يوضحه عطا أبو الرشتة، الأمير العام للحزب، حين يجيب عن سؤالٍ وجّه إليه عن الثورة السورية ومدى انخراط الحزب فيها، إذ يوضح: «إن عملنا هو هو لم يتغير في كل مكان لنا فيه إمكانية عمل... هذا ما نقوم به قبل الثورات وخلالها وبعدها... غير أن أحوال الثورات أوجدت مجالاً أوسع لجعل الناس يستمعون كلمة الحق دون خوف من الأجهزة الأمنية كما كان في السابق حيث كانوا يبتعدون عنا خشية الأجهزة الأمنية، ولهذا يلاحظ اليوم التفاف الناس حولنا وإقبالهم علينا، ومن هنا جاءت ملاحظتُك عن قوة حركتنا وازديادها في الأمة عن ذي قبل. أما إن كنت تقصد بكلمة «الانخراط في الثورة» أن جناحاً عسكرياً أصبح لنا، فهذا خطأ وغير وارد، فليس لنا جناح عسكري لا سابقاً ولا لاحقاً، فنحن حزب سياسي مبدؤه الإسلام، لا يقوم بالأعمال المادية في مرحلة الدعوة، وإنما يطلب نصرة أهل القوة

15. http://goo.gl/stUuaJ

16. http://goo.gl/Cn2UkX

17. http://www.tahrir-syria.info/index.php/publications-list/publications-hizb-ut-tahrir-syria/160-i-sy-53-18-024.html

ليمكنوه من إقامة الدولة»[18].

وذلك رغم أن الحزب نعى بعض عناصره الذين قتلوا «دفاعاً عن دينهم ضد أعداء الله الذين يستخدمهم الغرب ضد أبناء هذا الدين للحيلولة دون نجاح مشروعه مشروع الخلافة الإسلامية»؟! مما لا يتضح منه ظروف هذه الحوادث التي يمكن أن تستخدم أماكنها كمؤشرات على أماكن انتشار الحزب في الداخل السوريّ. فقد نعى عبد الباسط الخطيب (أبو علي حلب) والمهندس أبو عبيدة وشقيقه أبو الدرداء من قرية صيدنايا، وأبو بكر من حيّ القابون بدمشق. وقال الحزب إن هؤلاء جميعاً قتلوا في مدينة يبرود بريف دمشق في شباط ٢٠١٤[19]. كما نعى مصطفى منصور الذي قال الحزب إنه قتل -في مكانٍ لم يحدده البيان- وهو يدافع أيضاً «عن ثورة أمة ضد أعداء الله الذين يستخدمهم الغرب ضد أبناء هذا الدين للحيلولة دون نجاح مشروعه مشروع الخلافة الإسلامية» في آذار ٢٠١٤[20]. كما اتهم الحزب لواء شام الرسول بمحاولة اغتيال أحد مسؤوليه في مدينة كفربطنا في الغوطة الشرقية لدمشق، في نيسان ٢٠١٥[21]. وتدل هذه الحوادث على عدم وجود قوات للحزب تقاتل النظام، وأن صداماته، أو اعتداءات الآخرين على خلاياه غير المسلحة، إنما تكون مع قوات الجيش الحر أو سواها من الكتائب الإسلامية.

وربما يستغرب البعض موقف الحزب من تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) الذي يبدو وكأنه قد حقق ما يدعو إليه الحزب من إعلان الدولة وإقامة الخلافة. غير أن أبو الرشتة بيّن على صفحته الرسمية على موقع الفايسبوك، جواباً عن عددٍ كبيرٍ من السائلين كما يقول؛ أن إعلان الخلافة هذا باطلٌ لأن أيّ تنظيمٍ يريد إعلان الخلافة في مكان ما فإن الواجب عليه أن يتبع طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك، ومنها أن يكون لهذا التنظيم سلطان ظاهر في هذا المكان يحفظ فيه أمنه في الداخل والخارج، وأن يكون هذا المكان فيه مقومات الدولة في المنطقة التي تعلن فيها الخلافة... والتنظيم الذي أعلن الخلافة لا سلطان له على سوريا ولا على العراق، وليس محققاً للأمن والأمان في الداخل ولا في الخارج، حتى إن الذي بايعوه خليفة لا يستطيع الظهور فيها علناً، بل بقي مختفياً كحاله قبل الإعلان! وهكذا فإعلان التنظيم للخلافة هو لغو لا مضمون له. إن الخلافة دولة ذات شأن، بيَّن الشرع الإسلاميّ طريقة قيامها وكيفية استنباط أحكامها في الحكم والسياسية والاقتصاد والعلاقات الدولية... وليست هي إعلاناً يُطلَق في المواقع الإلكترونية أو وسائل الإعلام. ولذلك فإن الإعلان الذي تمّ هو لغو لا يقدم ولا يؤخر في واقع تنظيم الدولة، فالتنظيم هو حركة مسلحة قبل الإعلان وبعد الإعلان، شأنه شأن باقي الحركات المسلحة. بل يذهب أمير الحزب إلى القول إن الذي يستحق الوقوف عنده هو الخشية من أن يترتب على هذا الإعلان أثر سلبي بالنسبة لفكرة الخلافة عند البسطاء، فتسقط عندهم من مركزها العظيم وأهميتها الكبرى إلى فكرة هشة أشبه بمجرد التنفيس عن مشاعر قلقة عند بعض الأشخاص، فيقف أحدهم في ساحة أو ميدان أو قرية فيعلن أنه خليفة ثم ينزوي ويظن أنه يحسن صنعاً! مما يرسم علامة استفهام حول توقيت هذا الإعلان دون سلطان ظاهر مستقر لأصحابه يحفظ أمن هذه الدولة الداخلي والخارجي، بل هكذا على الفيسبوك أو الإعلام. ويخلص الرشتة إلى القول: «هذا التوقيت مشبوه»[22].

وبعد أيام أصدر الحزب بياناً حول الموضوع ذاته ذهب إلى أبعد من ذلك إذ رأى أن ما حدث هو إعلان الخلافة لتشويهها! لأنه لا يعدو كونه حلقةً جديدةً في سلسلة أعمالٍ هدفها القضاء على مشروع الخلافة، بعد أن تطوّر الوضع الثوريّ في سوريا إلى المطالبة العارمة بها، وضمور مشروع العلمانيّين، ولم تبقَ للقلّة القليلة المتبقّية منهم والمتمثّلة بالائتلاف الوطنيّ أيّ شعبيّةٍ تذكر[23].

كما رفض أمير الحزب محاولات بعض الفصائل تنفيذ الأحكام الإسلامية (الحدود) في مناطق سيطرتها، مؤكداً أن إقامة هذه الأحكام وتنفيذها هو من اختصاص الخليفة فقط، عند قيام الخلافة ووجود

18. http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index.php/ameer-hizb/ameer-cmo-site/20195.html

19. https://www.facebook.com/kasas.ahmad/posts/215794725284526

20. http://fakhayda.blogspot.com.tr/2014/03/blog-post_29.html

21. http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index.php/leaflets/syria/30367.html

22. http://www.pal-tahrir.info/hizbuttahrir-at-world/7336-2014-07-02-22-37-40.html

23. https://goo.gl/IRiV4f

هذا الخليفة.[24]

ومن الملاحظ منع عمل الحزب في الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم داعش، الذي قام، في مناسبة واحدة على الأقل، بإعدام أحد أعضاء الحزب بتهمة الردة[25]. بينما يسمح للحزب بالعمل في مناطق الثوار بحكم الأمر الواقع، ولا سيما في الشمال في أرياف حلب وإدلب، حيث عقد في أيار ٢٠١٥ مؤتمره الأول في سوريا بعنوان «ثورة الشام ثورة أمة نحو إقامة الخلافة»[26] ، الذي كرّر فيه أفكاره المشار إليها أعلاه.

وقد برز من بين قياديي الحزب في سوريا بعد الثورة أحمد إبراهيم عبد الوهاب، الذي حلّ محل البابا في رئاسة المكتب الإعلاميّ في منتصف ٢٠١٤، بينما عاد البابا عضواً فيه. ود. يوسف الحاج يوسف، نائب رئيس هذا المكتب. وعبدو منذر الدلي، من ريف درعا، عضو المكتب الإعلامي أيضاً. وشقيقه محمد الدلي. ومنير ناصر (أبو إسلام)، من حلب، عضو المكتب الإعلامي كذلك. ومحمد الموسى عضو المكتب الإعلامي أيضاً. وناصر شيخ عبد الحي، عضو لجنة الاتصالات المركزية للحزب في سوريا. وعبد الحميد عبد الحميد، عضو اللجنة نفسها. ومحمد دباغ في حيّ المشهد، وعلي الصالح في حيّ طريق الباب، والشيخ أبو حمزة في حيّ المرجة، وإسماعيل الوحواح (أبو أنس) والمهندس علي عبد الرحمن في القسم المحرّر من مدينة حلب. والشيخ أبو مصعب الشامي وعبد المغيث ياسين في ريف حلب الغربي. ويامن خيال في ريفها الشمالي. وأحمد حاج محمد وسامر عيد وجمال حج إبراهيم وعيسى العيساوي وأحمد أبو عبادة في ريف إدلب. وأحمد العبود وعامر علي السالم في ريف درعا. بينما لم يعرف اسم أمير ولاية سوريا في الحزب.

ومن الملاحظ أن الأسماء المذكورة أعلاه كلها لإعلاميين أو دعاةٍ لأفكار الحزب، على المنابر الدينية أو في المحاضرات وجلسات الحوار، مما يؤشّر بوضوح إلى طبيعة نشاط الحزب في سوريا. فكما غاب عنه الجانب العسكريّ غابت أيضاً النشاطات الإغاثية أو الإسعافية أو الطبية أو الخدمية أو الإدارية أو سواها من الجوانب التي انشغلت بها الكثير من الفصائل والمنظمات. وكان أبرز نشاطات الحزب هو دعوة الفصائل إلى تبني أفكاره، وهو ما لم يحدث بشكل جادّ، وخاصةً لأن الحزب لا يملك من الموارد المالية ما يكفي للدعم من نواحي التسليح أو الذخيرة أو الرواتب، وهو ما تحتاجه هذه الفصائل بالفعل لا النشرات والكتيبات والحوارات.

خاتمة

ليس حزب التحرير «إرهابياً» بالمعنى المعروف، وإن كان يؤثّث لشتى أنواع التطرّف الإسلاميّ ويوفّر لها الأرضية النظرية. وفي تاريخ الحزب عبَره الكثيرون باتجاه تنظيماتٍ أخرى انخرطت في الفعل دون انتظار ميكانيكية خطوات الحزب «الدقيقة» وغير المجدية. أما في سوريا ، ورغم أن الحزب أشاع جوّاً من التطرّف الإسلاميّ في الرموز والشعارات والخطاب، واصطدم مراراً مع ناشطي الثورة في المظاهرات، ولا سيما في مجال المفاضلة بين علم الثورة الأخضر و»راية» العُقاب السوداء؛ إلا أن تأثيره الفعليّ على الأرض ربما لم يتجاوز التمهيد غير المنتظم أو المدروس لحركاتٍ فاعلةٍ أشدّ تطرّفاً. إذ لا تذكر السير المعروفة لفصائل التشدّد الإسلاميّ الموجودة حالياً في سوريا، ولرموزها أو لتياراتها الداخلية، تأثراً يذكر بأفكار الحزب أو مروراً عبره. وعلى كل حال فإن التحقق النهائي من صحة هذه الفرضية يحتاج إلى دراسة عيناتٍ جماعيةٍ ونماذج محوريةٍ مفردة، مما هو غير متاحٍ الآن.

24. http://www.hizb-ut-tahrir.org/index.php/AR/tshow/2131/

25. http://www.tahrir-syria.info/index.php/press-2/1166-ara-bi21201114.html

26. http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index.php/dawahnews/syria/31516.html

تدار السوق النقدية بطريقة «مافيوية» مخالفة للمنطق الاقتصادي، واستخدام المركزي كأداة في يد قوى تتلاعب في السوق وتشليح المواطنين اموالهم

مجلة «صور» تحاور الخبير الاقتصادي الدكتور عارف دليلة

حاوره: كمال شيخو

الدكتور عارف دليلة: من مواليد مدينة اللاذقية عام ١٩٤٣. حصل على الدكتوراه بالاقتصاد من جامعة موسكو. وترأس قسم الاقتصاد حتىّ عام ١٩٨١، انتقل بعدها للعمل خبيراً اقتصادياً لدى المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، ثم مستشاراً اقتصادياً لدى وزارة التجارة والصناعة الكويتية، ليعود بعدها أستاذاً بكلية الاقتصاد لدى جامعة دمشق وتولى عمادة الكلية بين عامي ١٩٨٨-١٩٨٩.

صُرف عن الخدمة في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٩٨، بقرار صادر من رئاسة مجلس الوزراء؛ على إثر محاضرة ألقاها بدعوة من اتحاد الكتاب السوريين في مقره بدمشق واعتقل في ٩ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، بعد إلقائه محاضرة بعنوان (الاقتصاد السوري -مشكلات وحلول) في منتدى الأتاسي.

جاء اعتقاله على خلفية محاضراته وندواته المستمرة ضد تصاعد الفساد الاقتصادي في البلاد، وكان من بين أبرز الوجوه التي تحضر وتحاضر في ندوات «ربيع دمشق» الداعية الى دمقرطة النظام السياسي في سوريا. ليحكم عليه بالسجن لمدة عشرة سنوات بتهمة «محاولة تغيير الدستور والنظام بالقوة، وتقويض همة الأمة في زمن الحرب» أُطلق سراحه بعد مطالبات كثيرة ، بسبب تدهور خطير في أوضاعه الصحية.

وفي ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١١ شارك مع مجموعة من الشخصيات والأحزاب المعارضة بتأسيس (هيئة التنسيق للتغيير الوطني الديمقراطي)

بكم تقدر حجم الخسائر التي طالت الاقتصاد السوري؟

بحسب تقديري تتراوح ما بين خمس الى عشرة أضعاف الدخل القومي السنوي لعام ٢٠١٠، واستنزاف ٤٠-٥٠ سنة قادمة فقط للعودة الى الحياة، دون تعويض الخسائر المادية والانسانية في عالم لم يعد فيه من يمد يدّ العون بمشروع مارشال جديد، كما فعلت الولايات المتحدة مع اوروبا وبالأخص منها (المانيا) بعد الحرب العالمية الثانية، بل على العكس، في ظل استمرار العقوبات والحصار الدولي وفي ظروف استمرار الفساد وهدر الموارد والفرص، أياً كان النظام القادم، فاني لا ارى في هذه التخمينات اي غضاضة او مبالغة.

يضاف الى كل ذلك فقدان المكانة الجيوسياسية لسورية كأهم عقدة اتصال وتواصل بين الشرق والغرب. وبين أهم مخزون للطاقة في العالم وأهم أسواق التصريف، ناهيك عن مخزون القيمة الأثرية والتاريخية المهدورة والمسروقة والمدمرة وهي غير قابلة للقياس.

والخوف ألّا يتوقف الصراع والتدمير والقتل في القريب العاجل، بل ان تستمر الكلمة والقرار في أيدي حملة السلاح وداعميهم في الداخل والخارج الى أجل غير معروف، عندها لا قيمة او مكانة لأي تقدير.

انهارت الليرة السورية الى ادنى مستوياتها، وبحسب تقديرات غير رسمية فقدت أكثر من ٩٠ بالمئة من قيمتها، رغم المحاولات التي بذلتها الحكومة والبنك المركزي لدعم العملة؟

من المثير للتساؤل ان يصدر البنك المركزي قراراً ملزماً للمصارف وشركات الصرافة ان تشتري مليون دولار من البنك المركزي بسعر (٦٢٠) ليرة للدولار عندما كان يباع في السوق باقل من خمسمائة ليرة، وذلك تحت التهديد بإغلاق المكاتب التي لا تنفذ هذا القرار، وقد لوحظ بعد ان باع المركزي هذه الدولارات بهذا السعر المرتفع المحدد ادارياً عادت أسعار صرف الدولار في السوق الى سعرها قبل فرض هذا السعر الاجباري المرتفع للدوار اي الى أقل من (٥٠٠) ليرة.

وهذا مثال واضح على ادارة السوق النقدية بطريقة «مافيوية» مخالفة للمنطق الاقتصادي، واستخدام المركزي كأداة في يد هذه القوى لتتلاعب في السوق وبالتالي تشليح المواطنين اموالهم الخاصة لتكوين ثروات خيالية في حساباتهم. هؤلاء المسؤولون بالدرجة الاولى عن تدني القيمة الشرائية لليرة السورية، وعن نهب المواطنين والدولة. الحّري بالسلطة ان تتوجه الى هذه الشريحة لوقف طرق الاثراء غير المشروعة التي يكونون المليارات من خلالها، وإعادة الحقوق المنهوبة لأصحابها لتمكينهم من توفير الحد الادنى للمعيشة، بعد ان بلغت نسبة الفقر في سوريا ٧٥ بالمائة وهي المستوى الاعلى بالعالم.

صنفت (صور) في عددها السابق الاقتصاد السوري بانه «اقتصاد عسكرياتي» تتم ادارته من قبل العسكر، سواء في منطقة سيطرة النظام أم في المناطق الخارجة عن سيطرته، ما هو رأيك في هذا التصنيف؟

في سوريا الآن ما يشبه الاقتصاد الحربي الذي لا يمكن الركون فيه على قوى السوق (العرض والطلب) في تخصيص الموارد وتحديد الكميات والأسعار، وحتىّ القانون الدولي يحّمل سلطات الأمر الواقع «المحتلة» المسؤولية عن حياة السكان المدنيين الواقعين تحت احتلالها، لانّ الهجوم الأساسي لتلك السلطات يتركز على ظروف حياة الناس المعيشية، بدءاً بتدمير المسكن الذي يمثل جنى عمرهم، الى تدمير المؤسسات التي توفر حاجاتهم الغذائية والصحية والتعليمية، الى تقويض مقومات العملية الإنتاجية والتسويقية للحياة الاقتصادية على المستوى المحلّي والمجتمعي.

لذا يجب على القوى المهيمنة الفعلية ان تضع توفير احتياجات السكان المعيشية في مناطقها بالدرجة الاولى من الأهمية، حتىّ يتوقف إطلاق النار وتنفتح كل أطراف البلاد على بعضها وتزول الحدود المصطنعة فيما بينها.

كنت إحدى الشخصيات التي شاركت باجتماع موسكو ٢ الذي انعقد في بداية آذار (مارس) ٢٠١٥، الذي بحث بشكل من التفصيل الشؤون الإنسانية والمعيشية للمدنيين بالمناطق المحاصرة، لماذا لم يتفق السوريون؟، واي جهة تحمل المسؤولية؟

بعد ان وافق جميع السوريين الذين التقوا في موسكو ٢، المرسلين من الداخل والقادمين من مختلف بلدان الشتات، ودون اي تحفظ او اعتراض، على ورقة الشؤون الإنسانية «إجراءات بناء الثقة» بعد عمل يومين كاملين، وهو أول اتفاق للسوريين على شيء ذي قيمة منذ اندلاع الصراع المسلح، جاء الوفد الحكومي الرسمي برئاسة بشار الجعفري وبأوامر من دمشق، ليرفض كل كلمة كتبت في الاتفاق وضرب بعرض الحائط نص الاتفاق، وليضع على الطاولة بند واحد «التعاون على تصفية الارهاب» كمهمة وحيدة أمام السوريين، والأنكى من ذلك ان كل ما جرى رفضه بعنجهية جوفاء من قبل الوفد الحكومي؛ جاءت منزلة بقرار مجلس الأمن والذي حّمل الرقم ٢٢٥٤، وتوصيفها بأنها «حقوق غير قابلة للتفاوض». لقاءات موسكو كانت مقدمة للبدء بمحادثات

جنيف ٣ السياسية، والتي كّنا نتمنى ان تبدأ من مقدمات توافق إيجابية سورية -سورية، مع العلم ان جميع المشاركين في موسكو٢ دون استثناء القادمون من الداخل والخارج، وبدون اي اعتراض او تحفظ وافقوا على الورقة.

تسعى الأمـم المتحدة ومن خلال مبعوثها ستيفان دي ميستورا وضـع حد للحرب المستعرة في سوريا، وعقدت عدة جولات من محادثات السلام في جنيف لكن لم يكتب لها النجاح. برايك ما هي ابرز التحديات والعقبات التي تحّول دون تحقيق اختراق يذكر؟

رسمت الامـم المتحدة خطة طريق للحل السياسي تبدأ بإنشاء مجلس حكم انتقالي، يشارك فيه ممثلون عن السلطة وعن المعارضة وعن المجتمع المدني-شخصيات وطنية- كامل الصلاحيات لوقف الـصراع المسلح وحل المشكلات الإنسانية.

ثم الانتقال الى إعـادة تشكيل المؤسستين العسكرية والأمنية وتخضعان لتنفيذ المرحلة الانتقالية في المواعيد المرسومة لها دون تدخل. تبدأ بوضع دستور او إعلان دستوري مؤقت لإدارة البلد خلال هذه المرحلة، وتنتهي بالاستفتاء على دستور دائم يحددّ شكّل النظام السياسي ومؤسساته والعلاقة بينها وإنشاء قانون انتخابات تجري على أساسه الانتخابات التشريعية، والرئاسية وصـولاً الى إنشاء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية والاعلامية الجديدة.

هذا مجرد تصور أولي عن مسار المرحلة الانتقالية نحّو بناء النظام الديمقراطي الجديد لدولة قانون تعيد بناء سوريا دولة موحدة أرضا وشعباً. ولكن تبدو خطة الطريق الأولية أعلاه حلماً طوباوياً أمام استمرار التشظي

ستيفان دي ميستورا

والتدمير والقتل والتهجير وتزايد استشراس جميع الاطـراف المتحّاربة الداخلية منها والخارجية على الاراضي السورية؛ من هنا يبرز السؤال عن قدرة الموفد الدولي دي ميستورا المكلف بالتوصل الى حل سياسي للكارثة السورية.

بعد ان وافق جميع السوريين الذين التقوا في موسكو ٢ على ورقة الشؤون الإنسانية «إجراءات بناء الثقة» وهو أول اتفاق للسوريين على شيء ذي قيمة منذ اندلاع الصراع المسلح، جاء الوفد الحكومي الرسمي ، ليرفض كل كلمة كتبت في الاتفاق»

طول الفترة السابقة لم يحقق المبعوث الأممي أكثر من الوصول الى نقطة البداية التي أعلنها الاخـضر الابراهيمي، والأخـير حـاول جمع السوريين المتحاربين ليوقفوا العسكرة ويعودوا الى السياسة، حتى يئس واستقال نزولاً عند اصرارهم على الاستمرار في تنفيذ رغبات أولياء نعمتهم.

مع قناعة عامة بانّ كل الأطـراف المسلحة المتصارعة تفتقد الى الـرؤيـة السياسية، وليس لديها غير فكرة واحدة وهي الانتصار العسكري على الطرف الآخر، مع تمسك كل طرف بصورته للدولة وشكل نظامها السياسي وهي نقيضة للصورة الخارجية التي يحملها الطرف الأخر، لكّنها متطابقة معها في الجوهر.

في حال فشل دي ميستورا وانهيار المفاوضات؛ برأيك ما المطلوب لوضع حد لهذا الصراع؟

ما تحتاجه سوريا للخروج من «نكبتها العظيمة» هو ان يضع أصحاب الأنا «اناهم» عند الباب، قبل الولوج الى غرفة الاجتماع والجلوس على الطاولة. وان يغفلوا اسمائهم ويخرجوا من جلودهم ويضعوا أسماً واحداً وسط الطاولة وهو «سوريا». مع لوحة أمام كل واحد منهم تحمل كلمة «سوري» فقط، وان يكون الباب مفتوحاً لمشاركة كل أنسان تنطبق عليه هذه التسمية دون احتكار او استئثار او إقصاء، فالدعوة التي اطلقتها ومازالت أكررها منذ أكثر من أربعة سنوات، عقد مؤتمر سوري وطني عام ليكون الحل بيدّ السوريين.

العقل عند المُتَصَوِّفة

نارت عبد الكريم

تعمل المدارس والجامعات على تأهيل الأجيال الجديدة، أي الأطفال، من خلال تلقينهم ما جاء به الأوّلون والأجداد من علوم ونظرياتٍ وقوانين. ولا فرق في ذلك بين مدارس حديثةٍ ومدارس قديمة، أو بلدانٍ متطوّرةٍ وبلدانٍ متأخرة، فالمبدأُ واحدٌ في كليهما، وهو نقل ما أُنتجه العقل في الماضي إلى الحاضر.

لكن عملية التربية والتعليم تلك ما هي إلاّ عملية اجترارٍ وإعـادة مضغٍ لمـوادّ تمّ إنتاجها سابقاً وليست وليدة اللحظة والتجرِبة المباشرة. وبسبب ذلك الغباء المدعوم رسمياً وأكاديمياً أضحى حال البشرية كحال دابة الرحى، المعصوبة العينين، تعتقد أنَّها قطعتْ آلاف الأميال في حين أنَّها ما زالتْ تدور في المكان نفسه. إذ إنَّ المدرسة، بطبيعتها، تُعيد إنتاج المنظومة السائدة، والمنظومة -من جانبها- يرعبها التغيير ويُخيفها فتقاومه لتَتكرَّر الأخطاء والنكبات التي تُشِيرُ إلى المآل الذي وصلتْ إليه البشرية، لا هي تعلمتْ من تجاربها ولا هي أصبحتْ أكثر حكمةً واتزاناً. ومن الأمثلة على ذلك ما توصل إليه مؤخراً علماء الفيزياء الحديثة من نتائج تكلم بها حكماء البوذية والطاوية قبل آلاف السنين، من جهة أنَّ كلّ الأشياء والعمليات في حالة تدفقٍ كونيٍّ مستمرٍّ ولا وجود لأيِّ جوهرٍ ماديٍّ منفصلٍ ومنعزلٍ عن محيطه، كما توصل علماء النفس، مع فرويد وتلامذته، بعد جهدٍ جهيد، إلى وجود حالة لاوعيٍ مطلق في مقابل حالة الوعي المحدود، متأخرين بذلك أَكْثَرَ من ألف عام عن أقرانهم من المُتَصَوِّفة المسلمين الذين أشاروا الى أنَّ عالم الحدث المحدود يُقابِلهُ عالم القِدم اللامحدود. فالعقلُ، هذا الصنم الذي تتغنى به حضارتنا وتُشيد، بالنسبة إلى الحقيقة يراهُ المتصوّفة كالحمار الذي يحمل أسفاراً.

المسألة الوطنيّة في سوريا

جاد الكريم الجباعي

المسألة الوطنية، في سوريا اليوم، هي مسألة المصير قبل أن تكون مسألة المستقبل؛ المستقبل هو ممكنات الحاضر، أما المصير فيتعلق بالإرادة العامة، التي لا تزال الدولة الوطنية تجسيدها العيانيّ. فالسؤال المطروح علينا اليوم، في ظلّ الكارثة التي نعيشها، هو: **ما الشروط الموضوعية والذاتية التي تجعل الوطنية السورية ممكنةً وقابلةً للتحقق، أو ما الشروط اللازمة التي تجعل إرادات السوريات والسوريين كافةً تتجه نحو إنتاج عقد اجتماعيٍّ، قانونيٍّ وسياسيٍّ وأخلاقيٍّ جديد، لا للخروج من هذه الأزمة الكارثية فقط، بل لتدبير المصير في أفق العصر؟**

سنقارب السؤال من زاوية الثقافة، باعتبارها أول رأسمالٍ بشريٍّ، هو ما يعيّن كيفية إنتاج رأس المال الاجتماعيّ ورأس المال الماديّ، وندّعي أن **عدم تشكل ثقافة وطنية حديثة، علمانية وديمقراطية، كان ولا يزال عقبةً كأداء في طريق تشكل وطنيةٍ سوريةٍ**، علمانيةٍ وديمقراطية. ولعلّ من أهم الأسباب الكامنة خلف هذا العدم، أي عدم تشكل ثقافة وطنيةٍ وعدم تشكل وطنيةٍ سوريةٍ، سيطرة السياسة، بالمعنى الضيّق للكلمة، وسيطرة السلطة السياسية، على الثقافة وعلى المثقفات والمثقفين، واعتبار الثقافة أداةً سياسيةً للهيمنة على العقول والضمائر. ذلك لأن «السياسة» عندنا هي القاطرة التي تجرّ جميع العربات، وتتحكم في جميع مجالات الحياة، بدلاً من عملية / عمليات الإنتاج الاجتماعيّ في البلدان المتقدمة. فالمسألة برمتها هي مسألة المبادئ التي تقوم عليها السلطة، بمعناها الواسع، وآليات إنتاجها وأساليب ممارستها. ومن طبيعة **السلطة أنها تصنع الأفراد الذين ينتجونها والجماعات التي تنتجها، وتعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية التي أنتجتها.**

يبدو لنا في هذه المسألة، مسألة إنتاج السلطة، بمعناها الواسع، اتجاهان تاريخيان، يتحدّد كلٌّ منهما بالعلاقات الاجتماعية التي تنتج السلطة: يتلخص الأول في أن العلاقات الاجتماعية، الرأسية أو العمودية، تنتج **سلطةً شخصية**، يغلب أن تكون سلطةً مستبدة، هي من تضع «القوانين» وتقرر مبادئ الحق

والأخلاق، وفق اقتناعها الذاتيّ ومصلحتها الخاصة، وهي التي تتحكم في عملية اصطفاء المعاني والرموز والدلالات وعملية إنتاجها وإعادة إنتاجها. تحتاج هذه السلطة الشخصية دوماً إلى شرعيةٍ لاهوتية، يغدو الحاكم بموجبها «ظلّ الله على الأرض»، ويغدو «الوطن»، بالمعنى القاموسيّ، امتداداً لجسده، والرعايا أدواتٍ لإنتاج ثروته وتعزيز ملكه والتسبيح بمجده وإظهار عظمته (راجعوا كتب «الآداب السلطانية»)، أو تحتاج إلى «لاهوتٍ علمانيٍّ»، كالأيديولوجية القومية، يقوم بالوظيفة ذاتها التي تقوم بها الشرعية اللاهوتية. **وتتأسس آليات إنتاج هذه السلطة الشخصية على مبدأين متضامنين:** العلاقات الأبوية، بل البطركية، أي علاقة الأب بأولاده والبطرك برعايا أبرشيته، والعلاقات المشيخية، أي علاقة الشيخ بمريديه. ولنا أن نفترض أنه حين تكون السياسة هي القاطرة التي تجرّ جميع العربات، لا تنتج السياسة سوى سلطة شخصية مستبدة. أما حين يكون الإنتاج الاجتماعيّ، لا نريد أن نقول الاقتصاد، هو القاطرة، فإن السياسة يمكن أن تنتج **سلطةً لا شخصية**، هي سلطة القانون في الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة. الحاكم في الحالة الأولى هو الأب وسيد الوطن وسيد الشعب، موته الرمزيّ يعني موت الوطن وموت الشعب، وهذا ما اقتضى مبدأ التوريث. أما في الحالة الثانية فالحاكم مفوّضٌ من الشعب بالانتخاب الحرّ، وللشعب حقٌّ مطلقٌ في الرجوع عن هذا التفويض.

يحيلنا هذا التأويل على علاقة كلٍّ من «المجتمع الأهليّ» بالنظام السلطانيّ، والمجتمع المدنيّ بالدولة الوطنية (= القومية) الحديثة. إذ تتسم هذه العلاقة، في الحالة الأولى، بأنها علاقة استتباعٍ أو استعبادٍ وتسلطٍ وقهرٍ وإكراه، وبأنها، في الحالة الثانية، علاقةٌ جدليةٌ أو تفاعلية، تغدو معها الدولة تحديداً ذاتياً للمجتمع وصورةً لحياته الأخلاقية، أو حياته النوعية (= الإنسانية). ويلاحَظ أن التطرّف هو الغالب في الحالة الأولى، والاعتدال هو الغالب في الحالة الثانية. مصدر التطرّف، في اعتقادنا، هو الوعي الأيديولوجيّ وما يصدر عنه من خطاباتٍ هذيانيةٍ وممارساتٍ عصبوية، وما يولده من نزعاتٍ إقصائيةٍ واستئصالية. ومصدر الاعتدال هو الوعي الواقعي، وما يصدر عنه من خطاباتٍ عقلانيةٍ وأحكامٍ موضوعيةٍ وممارساتٍ مدنيةٍ وأخلاقية. لذلك نعتقد أن **الأيديولوجية نسقٌ مولّدٌ للتفاصل والتجنُّب والكراهية والعنف، سواء أكانت الأيديولوجية دينيةً – مذهبيةً أم «علمانية».**

الوطنية، على الصعيد الحقوقيّ، منظومةٌ حقوقيةٌ قوامها الانتماء إلى دولةٍ (قائمةٍ بالفعل) واكتساب جنسيتها أو هويتها السياسية، والتمتع بالحريات والحقوق التي يعيّنها الدستور والقانون وتأدية الالتزامات القانونية والأخلاقية المقابلة لهذه الحريات والحقوق، والشعور بالمسؤولية السياسية والأخلاقية عن النظام العام، والدفاع عن القوانين، والعمل على تحسينها باطرادٍ بالوسائل السلمية، بغية تحقيق العدالة القانونية والسياسية، والعدالة الاجتماعية. فالذين لا يدافعون عن قوانين بلادهم لا يحسنون الدفاع عن البلاد. وقديماً قال سقراط: القانون فوق أثينا، وكان يعني أثينا المدينة – الدولة وأثينا إلهة المدينة وحاميتها، وقد آثر تجرّع السم على مخالفة قوانين بلاده.

وهي، على الصعيد الاجتماعيّ – السياسيّ، **انتماءٌ جذريٌّ إلى الوطن** يتعدى جميع الانتماءات الفرعية، ولا سيما الانتماءات قبل الوطنية، الإثنية منها والعشائرية والدينية والمذهبية، دون أن يحذفها أو ينفيها،

ولكنه يصير حاكماً عليها، يصبغها بصبغته، ويمنحها خصائصه، فيدمجها في الفضاء العام المشترك، لتكفّ عن كونها حواجز بين الأفراد والجماعات أو «المجتمعات الصغيرة» COMMUNTIES. فليس من الضروري أن يكفّ المسلم أو العربي أو الكوردي، مثلاً، عن كونه مسلماً عربياً أو كوردياً ليكون وطنياً، مثلما ليس ضرورياً أن يكفّ النجار عن كونه نجاراً ليكون وطنياً. ولكن هذا الانتماء الجذريّ إلى الوطن لا يكون انتماءً سليماً وقوياً وراسخاً، ولا يكون ديمقراطياً، ولا يصير كذلك، إذا لم يتأسّس على الانتماء الجذريّ إلى النوع الإنسانيّ، فالإنسيّة أو الإنسانية أساس الوطنية ورافعتها وعامل انفتاحها على الكونية أو العالمية، وإلا يمكن أن تتحوّل إلى عنصريةٍ مقيتة، على نحو ما بيّنت التجارب الاستعمارية والفاشية والنازية وعلى نحو ما تبيّن السياسات الإمبريالية والسياسات الهووية.

يحيلنا هذا على معنىً أساسيٍّ من معاني العلمانية، التي لا تكون الديمقراطية من دونها. ويمنح الوطن، الذي نصبو إليه، معنىً جديداً، يتعدى كونه مكاناً أو رقعةً من الأرض أو حيزاً أو امتداداً إلى كونه «الشكل الأخير لوجودنا في كلّ لحظةٍ من لحظات الوجود»، وأبناؤه وبناته بالطبع ليسوا مجرد سكانٍ، بالمعنى اللغويّ للكلمة، مقيمين إقامةً دائمةً أو مؤقتةً فيه، بل مواطناتٍ ومواطنين. الوطن هنا هو تركيبٌ معقّدٌ من الأرض والناس والمجتمع والدولة والشعب والسلطة العامة. لأن علاقة الإنسان بالأرض، قل بالطبيعة، ليست مجرد علاقة ذات فاعلةٍ بموضوعٍ منفعل، بل هي علاقةٌ اجتماعيةٌ وسياسيةٌ وثقافيةٌ وأخلاقية، قوامها تذويت الطبيعة وأنسنة الذات. ولذلك يكتسب كلٌّ من العمل أو النشاط والفاعلية والإنتاج صفة العمل الاجتماعيّ والنشاط الاجتماعيّ والإنتاج الاجتماعيّ، وكلاهما، العمل (والنشاط والفاعلية) الاجتماعيّ والإنتاج الاجتماعيّ يحددان معاً العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية والأخلاقية وعلاقات الإنتاج، فيكون الوطن كما يكون أهله. الوطنية المنبثقة من هذا المعنى للوطن مشاركةٌ متساويةٌ في الوجود، على اختلاف أشكاله الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية والسياسية والأخلاقية، أو تشاركٌ حرٌّ في المجتمع المدنيّ والدولة السياسية، على قدم المساواة. لذلك رأينا أن **الوطنية، كالإنسانية، صفةٌ لا تقبل التفاضل**. التفاضل في الإنسانية والوطنية عيبٌ أخلاقيٌّ واستبدادٌ فكريٌّ وسياسيّ، ليس له سوى تسويغ أيديولوجي. والأيديولوجية، أي أيديولوجية، قوميةً أكانت أم دينية، نسقٌ مولّدٌ للنزاع والتفاصل والعنف. **الوطنية لا تكون أيديولوجةً إلا بقدر ما تكون عنصرية.**

والوطنية، على الصعيد الثقافيّ، منظومةٌ ثقافيةٌ حديثةٌ وعصرية، بالمعنى الواسع للثقافة، بما هي نظام علاقاتٍ متكاملٌ من العادات والتقاليد والممارسات والمهارات والمعارف والقواعد والمعايير والمحرمات والإستراتيجيات والمعتقدات والأفكار والقيم والأساطير، تستمر من جيلٍ إلى جيلٍ ويستعيدها كل فردٍ وتولّد «التعقيد» الاجتماعيّ وتجدّده. وتجمع في داخلها ما هو محفوظٌ ومنقولٌ ومكتوب، وتتضمن مبادئ الاكتساب ومناهج الفعل. وهي نظامٌ متسقٌ داخلياً بنحوه الخاصّ الشبيه بنحو (قواعد) اللغة التي تتكلمها هذه الجماعة أو تلك، هذه الأمة أو تلك. فالثقافة أول اقتصادٍ إنسانيّ، بها امتاز الإنسان من الحيوان. الحداثة والمعاصرة، بكل منطوياتهما، ركنان أساسيان من أركان الثقافة الوطنية، وشرطان أساسيان من شروط إمكانها، بهما ترقى الثقافة إلى مستوىً إنسانيٍّ رفيع، وبهما تتمكن الأمة المعنية، هنا الأمة السورية، من المشاركة في إنتاج الحضارة الإنسانية، وهما، أي الحداثة والمعاصرة، علامتان على تمدن الأمة ومعياران من معاييره.

الثقافة، بمعناها الواسع، ممارسةٌ اجتماعيةٌ وسياسية، مثلما هي ممارسةٌ فكريةٌ وعلميةٌ وأدبيةٌ وفنية، وفقاً لمنظومة القيم الأخلاقية والجمالية التي يتبناها المجتمع المعنيّ، في شروطٍ تاريخيةٍ معطاة.

تعلمنا الأنثروبولوجيا أن لكلّ مجموعةٍ بشرية، أياً كان مستوى تطورها، ثقافتها الخاصة وبناها وهياكلها الثقافية، وأن هذه الثقافة تنمو وتتطور بفعل نموّ المعارف العلمية والتقنية والخبرات الإنتاجية ونموّ الآداب والفنون، وتصبح أكثر تنوعاً وتعقيداً. كما تعلمنا أن الثقافة مرآة الحياة الاجتماعية وسجل التجارب الإنسانية، لذلك نجد في جميع الثقافات بعض العناصر المشتركة والخصائص المشتركة.

المشترك بين الثقافات هو قوام الثقافة الوطنية والثقافة الإنسانية والقيم الإنسانية العامة. ومن ثمّ **لا تفاضل بين الثقافات، وليس من حقّ أيّ ثقافةٍ أن تفرض نفسها على غيرها من الثقافات، أو أن تعتبر نفسها ثقافةً معيارية،** على نحو ما سعت المركزية الأوروبية، تحت عنوان «المعجزة الأوروبية»، أو ما سُمّي «الثقافة القومية الاشتراكية» عندنا. ولكن الثقافة قد تصاب بالجمود والانحطاط، نتيجة عوامل مختلفة، من أهمها الاستعمار والاستبداد والحروب والنزاعات الداخلية، العرقية منها والدينية أو المذهبية، إذ تتراجع الثقافة إما أمام الثقافة الوافدة، ثقافة الغالب، وإما أمام الثقافة الكامنة في المجتمع نفسه، التي تنبثق من خافيته الجمعية وذاكرته المعتمة.

الاستبداد الثقافيّ هو الذي يتيح الاستبداد السياسيّ والسلوكيّ. فقد شهدنا في القرن العشرين أشكالاً من الاستبداد الثقافيّ الكليّ في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبلدان «المنظومة الاشتراكية» السابقة، وفي معظم بلدان العالم الثالث ولا سيما البلدان العربية ذات الأنظمة التسلطية، كسورية والعراق وأمثالهما، حيث فرض حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ أيديولوجيته القومية على المجتمع والدولة ومؤسّساتهما، ولا سيما المؤسّسات الثقافية ونظام التربية والتعليم، فاعترض سيرورة التطور الثقافيّ في سوريا وعطّلها. ونعتقد أن عدم تشكل ثقافة وطنية سورية كان ولا يزال عقبةً في طريق الاندماج الاجتماعيّ وفي طريق التنمية الإنسانية الشاملة والعادلة وإمكانية التحول الديمقراطي.

الوطنية صفةٌ للدولة تدلّ على عموميتها، فلا يسوغ أن تكون صفةً للشخص الطبيعيّ، زيد أو عمرو أو هند، إلا عندما يوصف السوريّ من قبل غير السوريّ. وهذا معنى القول إن الوطنية صفةٌ للدولة من خارجها، أما من داخلها فتوصف بأنها دولة حقٍّ وقانونٍ ومؤسّسات، وإلا لا تكون دولة، بل سلطةً اعتباطيةً فحسب. السوريّ يساوي الوطنيّ مهما كانت صفاته وأياً كان اتجاهه وميله وتفضيلاته، والسورية كذلك. فإنه من غير المنطقيّ ومن غير الأخلاقيّ أن يصنَّف المواطنون وطنيين ولا وطنيين بسبب اختلاف آرائهم ومواقفهم أو اختلاف مصالحهم وغاياتهم، أو اختلاف لغاتهم ومرجعياتهم الثقافية. لا تبنى الوطنية على التكفير والتخوين، وهما وجهان لعملةٍ واحدة، مؤسَّسان على مبدأ «الولاء والبراء».

السوريون اليوم أمام خيارين أساسيين، لا ثالث لهما: إما الدولة الوطنية، وإما اللادولة، فإذا اختاروا الدولة الوطنية لا يهمّ بعدئذٍ أن تكون مركزيةً أو فدرالية، والثانية أقرب إلى الديمقراطية والتوزيع العادل للسلطة والخيرات الاجتماعية. فإن اختيار الدولة الوطنية يطرح ضرورة استقلال الثقافة عن السياسة، ولا سيما السياسة التي لم تنتج في بلادنا إلا مسوخاً. الثقافة هي ما يؤسّس السياسة ويمنحها مضامينها الاجتماعية والإنسانية، وينجرّ عن ذلك ضرورة استقلالها واستقلال المثقفات والمثقفين عن السلطة، على اعتبار المثقف أستاذ السياسيّ، لا يجوز أبداً أن يكون تابعاً له أو أداةً من أدواته. فإذا تحرّر المثقف من سلطة السياسيّ وإغواء الشهرة الرخيصة، لا بد أن يتحرّر من شباك الأيديولوجيا قوميةً أكانت أم دينيةً أم «علمانية». فهل ينهض المثقفون السوريون (والمثقفات السوريات بالطبع) بمسؤوليتهم عن إنسانيتهم أولاً وعن وطنيتهم بالضرورة؟

المجتمع المدنيّ السوريّ إشكاليّة الهويّة!

بقلم: فاروق حجّي مصطفى

تشغل مسألة هوية المجتمع المدنيّ السوريّ بال الكثير من الذين يرون أنفسهم جزءاً من هذا الحيّز. وهي مسألةٌ ليست هيّنةً بكل تأكيد؛ فمن جهةٍ يعجز الفاعل عن إبراز هويته وخطابه المدنيّ، ومن جهةٍ أخرى تعجز المنظمات عن بلورة هويّةٍ للفاعلين وللعاملين في الحقلين المدنيّ والإنسانيّ السوريين. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّه ليس شرطاً أن يكون العامل في المنظمات حاملاً لفكرة وقيم المجتمع المدنيّ، بيد أنه شرطٌ أن يتحلى القائمون على المنظمات بقيم المجتمع المدنيّ وخطابه أيضاً!

والحق أنّ سبب عدم نضوج هويّة المجتمع المدنيّ وظهوره يعود بالدرجة الأولى إلى أمرين:

الأول: ظروف ظهور المجتمع المدنيّ السوريّ بهذه الكثافة، إذ إنّ مجمل المنظمات التي نراها اليوم ونتفاعل معها ولدت من رحم الثورة، وربما أتت من تحت إبط المعارضة إلى درجةٍ تثير الشكوك وعدم قدرة أحدٍ على التمييز بين من هو فاعل المجتمع المدنيّ ومن هي المعارضة، وهذا ما يؤثر أو سيؤثر على العمل المدنيّ في سوريا عموماً. وربما من الصعب بمكانٍ أن يتخلص الفاعل المدنيّ نفسه من مسألة التخندق، وربما من الاستحالة أن يتحوّل الفاعل المدنيّ من كونه يعمل في القاع المجتمعيّ المعارض إلى كونه يعمل في كلّ الحيّزات الجغرافية والمجتمعيّة. فضلاً عن أنّ البيئة السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة غير مهيّئةٍ لإنتاج فاعلين حقيقيين يعملون بمصداقيةٍ في حيّزهم المدنيّ، ويستجيبون لحاجات الناس وقضاياهم، دون الانغماس في هويّة الناس وخلفيتهم السياسية والثقافية-الاجتماعيّة.

الثاني: طغيان الحرب وتداعياتها على القاع المجتمعيّ، ما دفع بالكثير من الذين لا علاقة لهم بالمجتمع المدنيّ ولا يحملون ثقافته وقيمه إلى الاشتغال في هذا الحيّز، ما انعكس سلباً على أداء المجتمع المدنيّ ودوره وحضوره.

ولا نستغرب أنّ بين السببين اللذين عرضناهما هناك سببٌ ثالثٌ أسهم، بشكلٍ أو بآخر، في تأخير بلورة هويّة المجتمع المدنيّ، وهو غياب ميثاق الشرف بين المنظمات أو الأفراد؛ أو لنقل مجموعة المبادئ التي لو وُجدت لكانت لعبت دوراً كبيراً في تحسين أداء الحيّز المدني، بمعنى أنها كانت تشكّل بمثابة نواة لبناء القيم وثقافة المجتمع المدنيّ عليها، وبدا أنّ غياب القيم سببٌ أساسيٌّ في إظهار هويّة المجتمع المدنيّ السوريّ.

إشكاليّة الهويّة تكرّر نفسها!

في زمن «ربيع دمشق» دار سجالٌ حامٍ بين المهتمين والمشتغلين في «المجتمع المدنيّ»، وكانت النقطة الخلافيةً حينذاك تدور حول: هل ما يمارسه الناشطون تحت عنوان «المجتمع المدنيّ» هو خطاب المجتمع المدنيّ أم المجتمع المدنيّ نفسه؟ مع أنّ المجتمع المدنيّ شرطه خطابه؛ إذ لا يمكن أن نتحدث عن «خطابٍ» إن لم يكن هناك بالفعل مجتمعٌ مدنيّ.

ولا نقول إنه من سوء حظّ هذا الحيّز -أي حيّز المجتمع المدني- هو أن التنظير فيه على قدم وساق، وبإمكان الجميع ان ينظّروا ويعطوا تفسيراتٍ وتأويلات، ويوغلوا في جملةٍ من المفاهيم، وأحياناً يؤدي هذا الإيغال بصاحبه إلى التماسّ أو التماهي بالسياسة، وينسى أن المجتمع المدنيّ ينتهي مع البدء بالسياسة (السلطة). ومن الغرابة بمكانٍ أنّ البعض يتجاوزون السياسة-السلطة وتراهم ما يزالون يتباهون بأنهم يتحدثون بالنيابة عن المجتمع المدنيّ، والكثير منهم يقدمون أنفسهم على أنهم المجتمع المدنيّ نفسه!

والحال.. هل بيئة الحرب تنتج المجتمع المدنيّ؟ في العموم يُعرف المجتمع المدنيّ بالمؤسّسات والأطر والنقابات، وهذا ما يستدعي أن يكون هناك وجودٌ للسلطات وحركةٌ للمال والأعمال وحركةٌ للمجتمع والأسـواق، أي بالمختصر يحتاج الى استقرارٍ وحياةٍ طبيعية. ومن المعروف أنه في ظلّ الحرب يفتقر المجتمع المدنيّ إلى هذه الشروط والظروف، ما يعيدنا إلى نقطة البداية وهي نقطة عجز بلورة هويّة المجتمع المدنيّ. فبالإضافة إلى الحرب هناك انقسام المجتمع بين موالاةٍ ومعارضة، مما قد يكون سبباً إضافيّاً لعدم قدرة المجتمع المدنيّ أنْ يظهر نفسه من خلال هويته ويصعب عليه أن يواجه استحقاقاته!

بين المدنيّ والأهليّ: ضياع الهويّة!

لا نستغرب أنّ المجتمع الأهليّ لا يشبه المجتمع المدنيّ، فلكلّ حيّزٍ من هذين الحيّزين بيئته وقيمه وثقافته وجمهوره. وبالرغم من ذلك، وفي الكثير من الأحيان، نقع في الخطأ ونخلط بين ما هو المجتمع المدنيّ وما هو المجتمع الأهليّ!

يعمل المجتمع المدنيّ في الدولة الحديثة، دولة المواطنين، ويعمل المجتمع الأهليّ في إطارٍ معيّنٍ بدءاً من العشيرة وانتهاءً بالمجال الدينيّ. ويلتقيان فقط في نقطةٍ وهي التطوّع وتقديم الخدمات وتبني قضايا الناس؛ بيد أنّ المجتمع المدنيّ يقدّم لصالح كلّ ما هو عام، والمجتمع الأهليّ يقدّم لكلّ ما هو خاصّ. وهنا نصبح أمام مجموعةٍ من التساؤلات حول المجتمع المدنيّ (والأهليّ). وعدا عن سؤال المجتمع المدنيّ نفسه هناك سؤال استحقاقات المجتمع المدنيّ السوريّ، فمقاربة استحقاقاتٍ أو الاستجابة لها تبرز الهويّة وتميّزه عن المجتمع الأهليّ، وتبرز مدى مقاربة فاعل المجتمع المدنيّ لقضايا الناس (أفراداً وجماعات). وبمعنى أوضح فإن الإجابة عن سؤال الاستحقاق هي نفسها تسهل أمامنا الطريق أمام معرفة ماهية المجتمع المدنيّ.

استطراداً، مسألة المجتمع المدنيّ السوريّ مسألةٌ يشوبها التباس، إذ ثمة إشكاليةٌ تلازم الحديث عن المجتمع المدنيّ، فمرّة سألت أحد القيادات في حقل المجتمع المدنيّ، وقلتُ: ماذا فعلتم كمجتمعٍ مدنيٍّ في جنيف؟ فردّ عليّ هذا الفاعل بالقول: لسنا مجتمعاً مدنياً في جنيف، نحن ممثلون عن المنظمات في جنيف. كلام هذا الفاعل وناشط المجتمع المدنيّ ملفتٌ ومثيرٌ للتساؤلات، إذاً بالفعل أحدنا يسأل: هل هناك مجتمعٌ مدنيٌّ سوريٌّ أم ما زلنا في طور المجتمع الأهليّ؟ أو هل تمكن تسمية هذه المنظمات بمنظمات المجتمع المدنيّ؟ أو هل بيئة سوريا صالحةٌ لإنتاج المجتمع المدنيّ؟ أو ربما نأخذ السؤال ونوجّهه على الشكل الثالث، وهو: هل يحقّ لنا الحديث عن المجتمع المدنيّ بينما الحرب تفعل فعلتها وتقسم الناس بين «فسطاطين» وتعزّز نموذج «إمارات الحرب»؟ كلها أسئلةٌ محقةٌ، وهي، في الوقت نفسه، بمثابة تحد للمجتمع المدنيّ مجازيّاً لنقل وتلكؤ بلورة هويته.

منظماتٌ لا تحقق تطلعات الناس إنما القيم!

لا يقتصر المجتمع المدنيّ على المنظمات، ويظهر من خلال تعاريف له أنّه مجموعةٌ من التشكيلات أو النقابات أو الأطر؛ بيد أنّنا ننسى الشطر الثاني من التعريف وهو أنه حامل قيمٍ معينةٍ تحدّد هوية الفاعل والمنظمة، ومن هنا قد يحاربنا البعض ويقول: كانت «الأوقاف الدينية» في النظام الإسلاميّ القديم هي المجتمع المدنيّ، أو إنّ دار الأيتام او دار الزكاة أو توزيع الإفطار كلها مجتمعٌ مدنيّ. والسؤال هل هذه الأخيرة مجتمعٌ مدنيّ؟ مع أنّها مجتمعٌ أهليّ، لكن لنتفق ونقُل: يمكن؟! مع أنّ المجتمع المدنيّ هو الإطار الذي يعمل ويسخّر جلّ ثقله لأجل العامة، فهل جمع الزكاة عملٌ يمسّ الشأن العامّ أم الخاصّ (الطائفيّ أو الدينيّ)؟ ماذا لو كانت هناك عائلاتٌ مسيحيةٌ في بقعةٍ جغرافيةٍ ما، هل تُعامَل بالتساوي مع بقية المستهدفين؟

بقي القول إنّ ظهور هويّة المجتمع المدنيّ ضرورةٌ مثلها مثل أيّ استجابةٍ لحاجات الناس وقضاياهم، ودون الهوية لا يمكن أن نتحدث عن مجتمعٍ مدنيٍّ سوريّ، ربما نتحدث عن منظمات، والأخيرة بدون قيمٍ كما لو أنها آلةٌ لتقديم الخدمات. فالمنظمات وحدها لا يمكن أن تحقق تطلعات الناس، بقدر ما أن القيم التي يحملها فاعلٌ في منظمةٍ ما هي التي تحقق تطلعات الناس. ولا تقف عند هذه الحدود، بل تمتد لتلعب دوراً في إمكانية تعزيز مكانة الدولة وتحقق شرط المواطن الحقيقيّ فيها!

عدسة: يوسف برو - سري كانيه (راس العين)/ الحسكة

عدسة: محمد عواد - ريف إدلب

عدسة: مالك رجب - الحولة/ حمص

عدسة: فريد إدوار - القامشلي

التعليم السوريّ في تركيا بين التخبّط والفساد
مدارس إسطنبول أنموذجاً

أحمد طلب الناصر

خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة قدّرت الإحصاءات الصادرة عن المؤسّسات التابعة للأمم المتحدة عدد الأطفال السوريين الذين ليس بإمكانهم مواصلة التعليم في المدارس بأكثر من مليونين ونصف، جرّاء الحرب الدائرة في سوريا والتدمير الذي تعرّضت له المدارس والتهجير والنزوح داخل وخارج البلاد.
بين أولئك الأطفال أكثر من مئتي ألفٍ في تركيا وحدها، موزّعين داخل مخيمات اللجوء وفي كافة المدن التركية.

منذ منتصف العام ٢٠١٢، ومع زيادة تدفق أعـداد اللاجئين السوريين، تمّ إنشاء عددٍ قليلٍ من المـدارس المجانية المدعومة منً بعض الجمعيات والهيئات المدنية والحزبية والدينية، لتستقطب شريحةً واسعةً من أبناء العائلات السورية محدودة الدخل التي ليس باستطاعتها دفع أقساط المـدارس الربحية الخاصّة التي كثرت في الآونة الأخيرة وتوزّعت داخل معظم المدن التركية. ولكن سرعان ما أُغلقت تلك المدارس المجانية، أو تحوّلت إلى ربحية، نتيجة ضعف أو انعدام الدعم المقدّم فجأةً ودون سوابق إنـذار، ليجد الطالب نفسه مُطالَباً بدفع أقساطٍ فصليةٍ أو شهريةٍ، منذ منتصف العام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٣) وبداية العام اللاحق أثناء توجهه للتسجيل..
في إسطنبول، مثلاً، تفاوتت الأقساط حسب الأحياء التي توزّعت فيها المدارس لتتماشى مع الوضع الماديّ للأسر السورية القاطنة في الحيّ. هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى حسب طبيعة ومرجعية البناء المدرسيّ الذي غالباً ما يكون مقدّماً من بلديات المدينة للهيئة المشرفة على المدرسة بصفةٍ مجانيةٍ للتخفيف عنها وحمل عبء إيجار البناء المكلف بشكلٍ مخيفٍ حتى أنه يصل في بعض الحالات إلى أكثر من أربعة أو خمسة آلاف دولارٍ شهرياً، ما ينعكس سلباً على قسط الطالب. أما من كانوا يمتلكون الإمكانية المادية الجيدة من رجال الأعمال السوريين فقد لجأوا إلى استئجار مقرّاتٍ لمدارسهم وقاموا بتجهيزها لاستقبال الطلبة، ومـع ذلـك لم تختلف الأقساط كثيراً بين تلك الأولى وهذه الثانية.
أدّى كل ذلك إلى تناقصٍ ملحوظٍ في أعداد الطلاب المتقدمين إلى مقاعد الدراسة، إذ انخفضت النسبة إلى النصف تقريباً عن السنة الماضية والتي سبقتها، وإلى لجوء الطلاب إلى التسجيل في المدارس التركية الحكومية رغم ما لا يخفى من صعوبة تعلّم اللغة التركية، خاصةً وأن المناهج كلها تدرّس بتلك اللغة، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه الأسر أثناء تسجيلهم أبنائهم، إذ يُطالَبون بإبراز أوراق الإقامة لهم ولأبنائهم مع بعض الثبوتيات لقبول تسجيلهم مع الطلاب الأتراك. علماً بأن معظم السوريين لا يمتلكون تلك الإقامات لعدم امتلاكهم جوازات سفرٍ في الأساس، بسبب هروبهم ودخولهم الأراضي التركية كلاجئين بعد أن تقطعت بهم سبل العيش في الداخل السوريّ المدمّر. إلا أن تلك الإشكالية تمّ تلافيها هذه السنة بعد منح السوريين بطاقات الهوية الخاصّة بالأجانب

«الكيملك»، والتي يحقّ للطالب السوريّ بموجبها التسجيل في مدارس الحكومة التركية. كما أن غالبية الأسر لا تستطيع تحمّل نفقات المدارس الربحية المتوزّعة في إسطنبول وغيرها من المدن التركية مهما كانت أجورها بسيطة، خاصّةً حين نجد في البيت الواحد ثلاثة أو أربعة أطفالٍ في سنّ الدراسة.

المعلّم السوريّ بين مطرقة الضمير وسندان الاستغلال

تجاوز عدد المعلّمين السوريين في إسطنبول وحـدهـا الـــ١٧٠٠ مـــدرّسٍ مـن جميع الاختصاصات. ولا تختلف صعوبة وضع المعلم عن وضع الطالب، بل تفوقه أضعافاً مضاعفة. فمنذ وضَـع قدميه على الأرض التركية بدأ بالبحث عن سبل العيش بأدنى متطلباته، فـراح يطرق أبـواب المنظمات والجمعيات بعد أن فقد الأمـل بالعمل ضمن المؤسّسات التعليمية، ويعود السبب بكلّ بساطةٍ إلى احتكار معظم أصحاب تلك المؤسّسات لإدارتها والتعليم ضمنها من قبل عائلاتهم وذويهم ورفاقهم. لكن، وبعد ازدياد أعداد اللاجئين السوريين الذي تناسب طرداً مع زيادة أعداد المدارس، زاد الطلب على معلمي المناهج التربوية ولكن برواتب ضئيلةٍ تكفي لسداد إيجار المنزل وفواتير الماء والكهرباء والاتصالات. ورغم ذلك بقي المعلّم السوريّ يؤثر العمل التربويّ والتعليميّ الذي يتقنه ويستره مع عائلته على غيره من الأعمال أو اللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبيّ.

منحة اليونيسيف.. ومحنة المعلم

مع بداية العام الـدراسيّ المنصرم (٢٠١٦-٢٠١٥) بادرت منظمة اليونيسيف، من خلال مكتبها في تركيا، إلى منح المعلمين السوريين العاملين في المدارس السورية بإسطنبول راتباً شهرياً مقداره ٩٠٠ ليرة تركية، أي ما يعادل ٣٠٠ دولارٍ أميركيّ تقريباً، كمساعدةٍ تُضاف إلى رواتبهم المقرّرة من إدارة المدرسة والتي تـتراوح بين ٨٠٠-١٦٠٠ لـيرة تركية، أي ما يعادل ٢٦٠-٥٢٠ دولاراً، في مدارس مأجورة التعليم يتراوح القسط الشهريّ فيها بين ٥٠ إلى ٣٠٠ ليرةٍ على الطالب الواحد، حسب منطقة ومستوى التجهيز والدعم الممنوح للمدرسة، كما أسلفنا. وقد تعددت طريقة التعامل مع المنحة بتعدد الجهات التي تتعاطى مع المعلمين وشؤونهم.

أصحاب المدارس والحكومة التركية

بحجة أن اليونيسيف تكفلت برواتبهم قام بعض أصحاب المدارس بخصم مبلغ الـ٩٠٠ لـيرة (قيمة المنحة) من راتـب المعلمين العاملين لديهم ومنحهم المبلغ المتبقي من راتبهم قبل المنحة، بينما امتنع البعض الآخر عن تسليم كامل الرواتب للمعلمين وطلب منهم التوجه إلى مؤسّسة البريد التركية (ptt) لقبض حوالة اليونيسيف كراتب.. ووصل الأمر بإحدى المـدارس أن طالبت معلميها بدفع ١٠٠ ليرةٍ لأن الراتب المخصّص من قبلها كان ٨٠٠ ليرةٍ فقط!

أمـا المفاجأة فهي الـشرط الـذي وضعته الحكومة التركية لترخيص افتتاح أيّ مدرسةٍ للاجئين السوريين، وذلك بأن تكفل مصاريفها جمعيةٌ أو منظمةٌ إنسانيةٌ أو مؤسّسةٌ باستطاعتها سدّ احتياجات المدرسة والكادر التعليميّ والطلاب المسجّلين، ما يعني أن المدرسة تمّ ترخيصها أساساً كمدرسةٍ مجانيةٍ تطوّعية!

وبرغم أن التربية التركية على علمٍ بما يحدث في المدارس السورية، كما يقول الكثيرون، خاصّةً بعد تعيين مندوبٍ لها في كلّ مدرسة، إلا أنها لا تتدخل في ما يدور بين المعلّم والمدرسة، وتكتفي بإصدار التعليمات التوجيهية.

المعلّمة والناشطة التربوية «رزان الرجب»، التي تدير موقع «المـدارس والتعليم في إسطنبول وتركيا» الـذي يقدّم خدماته المجانية للمعلمين السوريين، تقول:

بالنسبة إلى وضع المدارس السورية كمراكز تعليمٍ مؤقتٍ فهو أفضل الحلول الموجودة حالياً رغم كل السلبيات التي يعاني منها، في ظلّ فشل الحكومة التركية -بعد خمس سنين لجوء- في احتواء العملية التعليمية بأيّ

خطة واضحة. وحتى الآن تتخبط بقراراتها التي أرهقت الطالب والمعلم على حدٍّ سواء، ومثالها آخر القرارات التي بدأت تتسرّب أخبارٌ عنها كإجبار المعلمين على الحصول على مستويين في اللغة التركية كشرطٍ لتمديد عقودهم للعام القادم، مع العلم أن الحكومة التركية ليست من يدفع رواتب المعلمين، والتي تعدّ هزيلةً لا تغني ولا تسمن، فبأي حقٍّ تجبر المعلمين وتقلقهم وهم في غنىً عن المزيد من التوتر والارهاق؟

أما الأستاذ «أحمد المصطفى»، مدرّس اللغة الإنكليزية في مدرسة «قادمون» السورية، فيقول:

عـنـدمـا علمت إدارة المـدرسـة بمنحة اليونيسيف، بعد بدء العام الدراسيّ بشهرين، قامت بتعليق تقبيض الرواتب لنا بحجّة عدم توافر الدعم اللازم. لكن، وبعد وصول المنحة من اليونيسيف، قامت بإكمال باقي الراتب الذي كان مقداره ١٤٠٠ ليرة ليصبح ٥٠٠ ليرة فقط، علماً أن بناء المدرسة مجانيٌّ مُقدّمٌ من بلدية الحيّ، وقسط الطالب ٣٥٠ ليرةً للفصل الواحد!

مجلس التربويين السوريين في إسطنبول

تأسّس هذا المجلس في العام الدراسيّ السابق (٢٠١٥-٢٠١٤) تحت اسم «مجلس مدراء إسطنبول»، وهـو تجمّعٌ يخصّ مديري المدارس السورية في المدينة، والبالغ عددها حتى الآن ما يقارب ٣٨ مدرسة. الغاية من إنشاء هذا التجمّع هي تمرير وتعميم وتوحيد القرارات الصادرة بحق المدارس والعاملين فيها والطلاب. ويضمّ بين أعضائه من يملك أكثر من منشأة تعليمية، ويتنقل بعضهم بين دمشق وإسطنبول بحريّةٍ تامة، ويهمس البعض أن بينهم من لا يزال يتقاضى راتبه من النظام السوريّ. ويرى المعلمون أن قرارات المجلس غالباً ما تصبّ في مصلحة أعضائه (المدراء وأصحاب المدارس)، ومنها القرار الذي صدر عن المجلس بخصم الـ٩٠٠ ليرة من راتب المدرّس، والاستمرار في مطالبة الطلاب بالأقساط الشهرية.

النقابة السورية العامة للمعلمين

منذ ما يقرب العامين قامت مجموعةٌ من المعلمين والحقوقيين السوريين بإنشاء غرفة اجتماعاتٍ على «السكايب» طرحت مشروع تأسيس نقابةٍ للمعلمين السوريين في المهجر، فتمّ تشكيل اللجنة ثم الهيئة التأسيسية، ثمّ وضع نظام داخليّ وتنسيب الكثير من الأعضاء المعلّمين فيها، إلى أن تمّت -منذ فترة قريبة- عملية انتخاب النقيب العام ورؤساء أفرع النقابة في المدن التركية وباقي دول الجوار السوريّ، وأطلقت على النقابة تسمية «النقابة السورية العامة للمعلمين».

رئيس النقابة بتركيا، وهو يدرّس في إحدى مدارسها «الليبية»، كان قد أكّد أن المنحة لا دخل لها البتة بالراتب الذي يتقاضاه المعلّم من المدرسة مأجورة التعليم، لكن النقابة لا تستطيع التدخل لأنها بلا حولٍ ولا قوّة، ولا تستطيع مجابهة «عصابة» مجلس التربويين في إسطنبول، على حدّ تعبير السيد رئيس النقابة، كما أنها لم تنل حتى اللحظة الترخيص المناسب من الحكومة التركية للتحرّك والبدء بعملها!

يقول الأستاذ غسان حمدان، عضو اللجنة التأسيسية للنقابة العامة للمعلمين السوريين، والناشط في المجال التعليميّ التربويّ:

في ١٣ حزيران/ يونيو من هذا العام عُقدت ورشـةٌ تربويةٌ في إسطنبول بين النقابة السورية وأكاديميين أتراك مهتمين بالشأن التربويّ التعليميّ السوريّ.. من ناحية الإدارة تمّت مناقشة العلاقة الناظمة بين الإدارة التركية والإدارة السورية، إذ لا يوجد نظامٌ يضبط العلاقة بين الإدارتين. كما تمت المطالبة بتسمية المسؤول التركيّ في المدرسة، هل هو منسّقٌ أم مشرفٌ أم مدير؟ ومن ثمّ تحديد المهام والواجبات. كما تمّ التطرّق إلى الدقة في وضع معايير لاختيار الإدارات الكفء.

ثم نوقش وضع المـدارس الخاصّة وتسلّط الإدارات وأصحابها وتعيينهم دون النظر إلى مؤهلاتهم، وتمّت المطالبة بوضع هذه المدارس تحت رقابةٍ ماليةٍ نظامية.

أما بالنسبة إلى وضع المعلم فقد نوقش من جوانب عدّة، منها: عدم تناسب الراتب مع الوضع المعيشيّ والحياة اليومية، كما تمّت المطالبة بحمايته من الفصل التعسفيّ من قبل الإدارات والمـشرف الـتركيّ، والمطالبة بصدور تعيينات في بداية كلّ عام دراسيٍّ تراعى فيها منطقة سكن المعلم بناء على طلبٍ يتقدم به خلال العطلة الصيفية، ومطالبة اليونيسيف بتقديم أجرٍ يساوي -على الأقلّ- الحد الأدنى من راتب المعلم في تركيا، ودفع الراتب في بداية الشهر وعدم تأخيره إلى وقتٍ متأخرٍ منه.

المعلم في المدارس السورية كالذي (بلع الموس على الحدين) وخاف من رفع صوته بالشكوى خوفاً من حرمانه من المنحة، مصدر رزقه الوحيد، وقد فقده مع بدء عطلة الصيف مع بقية راتب المدرسة، لتبدأ محنة العطلة غير المأجورة والبحث في معامل إسطنبول عن شواغر تليق بالمعلّم، كالعتالة وقصّ الأحجار والأخشاب والأقمشة ومعامل البلاستيك!

شظايا سوريا لكوارث متنوعة

هوازن خداج

أنتجت الفترة الطويلة من استلاب الإرادة والفعل المجتمعيّ التي عاشها الشعب السوريّ مع نظام متسلّطٍ فاسد العديد من المشكلات، تجلّت سابقاً في حالة الشلل السياسيّ والفكريّ الذي أصاب كافة تشكيلات المجتمع، من النخبة الثقافية إلى الأحزاب السياسية، لينتقل بعدها إلى السواد الأكبر من الشعب الذي وجد ملاذاً عند حدود المشاعر الفطرية الضيقة والمغلقة التي يمكن تسخير بذورها سياسياً لخدمة الدمار. ومع ازدياد ضراوة العنف الذي اتخذ صبغة المقدس بشكليه الدينيّ والسياسيّ، وتحوّل سوريا إلى ساحة حرب، تمّ الإغراق في مرحلة التشظي مفتوحة النهايات، والتي تحمل بين جنباتها انهيار الدولة وترسيم الحدود بين دويـلاتٍ طائفيةٍ وإثنيةٍ أو تفاهماتٍ فدراليةٍ يضمنها مشروع الشرق الأوسط الكبير والفوضى الخلاقة ونهاية سايكس بيكو، ويضمنها ما جذّرته حالة التعسف والفساد الماضي التي أخرجت الغاضبين السلميين، وما استند عليه الحاضر من تحضير السلاح والمتقاتلين واندفاعهم نحو إعادة رسم خرائط أخرى وحدودٍ أخرى تقسّم الأرض والسكان. وتغيب إرادة الشعب بين الاستغلال الأعمى للأزمة والمساومات التي تتعلق أولاً وأخيراً بالمصالح والمكاسب، وإدارة التركة بعد انتهاء الأزمة، ووحدهم الفقراء لا يجدون سوى أصواتٍ منفردةٍ تردد مصالحهم الحقة والمحقة.

فجوة سوريا كبيرةٌ تغرق الجميع، لا تقف عند التقوقع الطائفيّ والمذهبيّ والإثنيّ، إنما تطال المعارضين إذ يصرّون على بقائها ثورةً ضد النظام، رغم ما شابها من اضطرابٍ ضيّع ملامحها، يستندون على الشهور الأولى السلمية، ويعجزون عن تعديل المسار للعودة إلى ما كان أو صنع مسارٍ جامعٍ آخر، وتطال الموالين إذ يفضّلونها حرباً ضد عصاباتٍ أو تنظيماتٍ إرهابيةٍ تكفيرية، ويتجاهلون ما كان من مطالب محقةٍ ومَنْ دفَعَ نحو تصعيد العصابات والإرهاب. وتكفي مجزرةٌ واحدةٌ من أيّ طرفٍ حتى تعلو الأصوات المشحونة بأصنام الحماية الطائفية لتشنّ حربها على الجميع، وتبقي على حقيقة واحدة هي أن من يموتون بشرٌ مثل الجميع، وأنهم صاروا وقوداً لواقعٍ لن يتغيّر ما لم تتغيّر العقول، والاعتراف بما وصلت إليه الحال قد يكون سبيلاً لغربلة الأفكار والعمل على إيجاد البدائل.

المسيرة القاتلة تتابع حضورها، فشل الحاضر لا يؤهل البعض لرؤية المستقبل بشكلٍ مخالفٍ عما ألفوه، يبحثون عن إنقاذ المستقبل بتزيين الماضي، يفتقدون من كان يوماً مشكلةً ولن يكون حلاً بعد كلّ الدماء، ويستحضرون أمان الدكتاتورية ويحلمون بدكتاتورٍ آخر كحلٍّ لما يحدث ويثبّتون مقصلة الجميع. ويخفّف البعض الآخر صدمة الحاضر ويعتبر أن كلّ ما يحصل من حطام ومن انتشار ميليشيات القتل محطاتٌ مؤقتةٌ ونتائج صراعٍ لإسقاط أنظمة حكم، ويتجاهل أنها كياناتٌ سياسيةٌ تصبّ الزيت على نار التفتت وتسهم في تدمير حدود التوافق بين المكوّنات، وتبعد مسار المصالحة والتسامح، يتجاهل أنها حربٌ على الوجود المشترك للجميع.

تحجب الرؤية ملايين الخناجر ومواكب القتلى وأرقـام الجرحى والمشوّهين، يضاف إليها الشتات. ولا مجال للقول «الكبار يموتون والصغار ينسون»، فثقافة التوحش التي يصنعها الميدان تخترق المجتمعات وتدخل البيوت. يوقد الأهل نيران الثأر في عقول أولادهم فإن نجوا من الهلاك يتعلمون الكره، ويتربون على العنف، ويشحنون بالمظلومية، ويتجهزون ليصيروا طغاةً قادمين، ما دام هناك من يتجاهل أبسط بديهيات العقل التي تقول إنه لا يمكن محاسبة الناس على ما ولدوا عليه، فصدفة الولادة لا تحمل حسناتٍ ولا يمكن تحميلها أيّ سيئات، وهذه البديهية تكفي لرمي نصف ما يحدث الآن.

شظايا كثيرةٌ تختلف ملامحها ستلاحق المستقبل، فكوارث الحاضر حصادٌ لزرع الماضي، ولا مجال للنجاة ما لم يعمل السوريون جميعاً على إيجاد حلولٍ وبدائل فاعلةٍ ومبتكرةٍ للخروج من الركام.

الانتهاكات الجنسيّة وأنواعها وكيف تحصل في سوريا

عاصم الزعبي

لم يتقبّل نظام الأسـد خـروج المظاهرات بشكلٍ سلميٍّ، في شهر آذار عـام ٢٠١١، مطالبةً بالحرية والحقوق التي حرمت منها لسنواتٍ طويلة. ومنذ اليوم الأول تمّت مواجهة المظاهرات بالرصاص الحيّ واعتقال المتظاهرين والتنكيل بهم بشتى الوسائل الممكنة للأجهزة الأمنية التابعة للنظام، مما دفع الجهة المقابلة إلى حمل السلاح بغية الدفاع عن النفس. ومع تطور الأمور بشكلٍ سلبيٍّ دخلت العديد من الجماعات والعناصر الأجنبية في المشهد لتزيد من تعقيد الأمور في ظلّ وجود جماعاتٍ راديكاليةٍ أبرزها تنظيم الدولة الإسلامية (داعـش)، وكان المدنيون هم الضحية الوحيدة للجميع في تعرّضهم لانتهاكاتٍ عديدةٍ يبقى من أبرزها وأشدها قسوةً الانتهاكات الجنسية.

ولا بـدّ من التعرّف على هـذا النوع من الانتهاكات بشكلٍ قانونيٍّ، والتمييز بينها، وكيف تحصل في سوريا، بسبب تعدد أنواعها والاختلاط في فهمها لدى شريحةٍ كبيرةٍ من الناس.

هناك نوعان من هذا الانتهاك:

الأول: الانتهاك القائم على التمييز الجنسيّ: وهو الانتهاك الذي يقوم على التمييز حسب الجنس دون ضرورةٍ لأن يكون هناك اغتصابٌ أو تحرّش، وعادةً تمثل هذه الحالة (الزواج القسريّ).

الثاني: الانتهاك الجنسيّ: وهو القيام بسلوكٍ أو فعلٍ جنسيٍّ، دون النظر أحياناً إلى جنس الضحية (ذكراً أو أنثى)، بالقوة أو بالترهيب من طرفٍ واحدٍ ودون رغبة الطرف الآخر، ويمكن أن يحصل هذا الاعتداء ضدّ فردٍ أو ضدّ مجموعةٍ من الأفراد.

وتتفرع عن الانتهاك الجنسيّ عّـدة أنـواعٍ وأفعالٍ مختلفةٍ تتمّ ممارستها عادةً من قبلَ الطرف الذي يمتلك القوة والترهيب، وبعض هذه الأفعال يعدّ جرائم ضد الإنسانية حسب ميثاق روما الناظم للمحكمة الجنائية الدولية.

أولاً) التحرّش الجنسيّ: ويمكن أن يحصل فقط بمجرّد تجريد الضحية من ملابسه مع لمسه أو دون لمسه، إضافةً إلى التلفظ بكلماتٍ أو عباراتٍ لها دلالتها ومعناها المرتبط بالجنس بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر.

وقد تمّ تسجيل هذا النوع من الانتهاكات في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوريّ، وبشكلٍ خـاصٍّ أثناء التفتيش الجسديّ للمعتقلين في بداية اعتقالهم. واشتهر بذلك الفرع ٢١٥، المعروف بسرية المداهمة، التابع للمخابرات العسكرية.

ثانياً) الاغتصاب: وهو من الجرائم ضدّ الإنسانية. ويحصل عندما يعتدي مرتكب الجريمة على جسد شخصٍ بأن يأتي سلوكاً ينشأ عنه إيلاج عضوٍ جنسيٍّ في أيّ جزءٍ من جسد الضحية، أو ينشأ عنه إيلاج أيّ جسمٍ أو عضوٍ آخر من الجسد في شرج الضحية أوٍ في

فتحة جهازها التناسليّ، مهما كان ذلك الإيلاج طفيفاً. ويتمّ ارتكاب هذا الاعتداء باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها أو بالقسر من قبيل ما ينجم عن الخوف من تعرّض ذلك الشخص أو الغير للعنف أو الإكـراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسيّ أو إساءة استعمال السلطة، أو باستغلال بيئةٍ قسرية، أو يرتكب الاعتداء على شخصٍ يعجز عن التعبير عن حقيقة رضاه.

ثالثاً) الاستعباد الجنسيّ: وهو من الجرائم ضد الإنسانية. وفيه يمارس مرتكب الجريمة إحدى أو جميع السلطات المتصلة بالحق في ملكية شخصٍ أو أشخاصٍ كأن يشتريهم أو يبيعهم أو يعيرهم أو يقايضهم، مع دفعهم من قبله إلى ارتكاب فعلٍ أو أكثر من الأفعال ذات الطابع الجنسيّ. وتم تسجيل العديد من هذه الحالات لدى تنظيم الدولة (داعش) في ما يعرف بقضايا السبايا من بيعٍ وإعارةٍ وغير ذلك.

رابعاً) الإكراه على البغاء: وهي من الجرائم ضد الإنسانية. وفيها يدفع مرتكب الجريمة شخصاً أو أكثر إلى ممارسة فعلٍ أو أفعالٍ ذات طابعٍ جنسيٍّ باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو بالقسر من قبيل ما ينجم عن الخوف من تعرّض ذلـك الشخص أو أولئك الأشخاص أو الغير للعنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسيّ أو إساءة استعمال السلطة أو باستغلال بيئةٍ قسريةٍ أو عجز الشخص أو الأشخاص عن التعبير عن حقيقة رضاهم. ومن الممكن في هذا النوع أن يحصل مرتكب الجريمة أو غيره أو أن يتوقع الحصول على أموالٍ أو فوائد أخرى لقاء تلك الأفعال ذات الطابع الجنسيّ أو لسببٍ مرتبطٍ بها.

ويمثل ذلك ما يعرف بتجارة الجنس في زمن الحروب.

خامساً) العنف الجنسيّ: وهو من الجرائم ضد الإنسانية. وفيه يقترف مرتكب الجريمة فعلاً ذا طبيعةٍ جنسيةٍ ضدّ شخصٍ أو أكثر، أو يرغم ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص على ممارسة فعلٍ ذي طبيعةٍ جنسيةٍ باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها أو بالقسر، من قبيل ما ينجم عن الخوف من تعرّض ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص أو الغير للعنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسيّ أو إساءة استعمال السلطة، أو باستغلال بيئةٍ قسريةٍ أو عجز الشخص أو الأشخاص عن التعبير عن حقيقة رضاهم، وأن يكون السلوك المرتكب على درجةٍ من الخطورة بالقياس على الأفعال السابقة.

ويرافق كل أنواع الاعتداءات الجنسية السابقة أن يكون سلوك الاعتداء جزءاً من هجومٍ واسع النطاق أو منهجيٍّ موجّهٍ ضدّ سكانٍ مدنيين، وأن يعلم مرتكب الجريمة أن سلوكه جزءٌ من هذا الهجوم، وأن يكون السلوك في سياق نزاعٍ مسلحٍ ذي طابعٍ غير دوليّ، مع معرفة مرتكب الجريمة بكل هذه الظروف.

وبالرجوع إلى التقارير الحقوقية التي أصدرتها المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية السورية والدولية المهتمة بالشأن السوريّ، ومن خلال توثيق الانتهاكات على مدى خمس سنواتٍ ونصف؛ نجد أن جميع هذه الأنواع من الانتهاكات الجنسية ارتكبت وبشكلٍ ممنهج في الصراع الدائر على الأرض السورية من قبل النظام السوريّ الذي له الحصة الأكبر في هذه الجرائم، وارتكب بعضها من قبل بعض الجماعات كتنظيم الدولة الإسلامية، وعلى نطاقٍ ضيّقٍ من قبل جماعات المعارضة المسلحة.

رؤساء الغرف الزراعيّة في سوريا ليست لهم علاقةٌ بالزراعة

م. سامر كعكرلي

نـشرت صحيفة تـشريـن، التابعة للنظام السوريّ، في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧، مقالاً تحت عنوان: ((غرف الزراعة.. واقعٌ صعبٌ وحلولٌ مفقودة!.. الزراعة: نشكّك بأرقام الغرف؟؟ ومشاريعها لا ترقى إلى المستوى المطلوب)).

حاولت الصحيفة في مقالها أن تنقل بعض التجاذب بين الغرف الزراعية السورية، التي يمثلها اتحاد الغرف الزراعية السورية، وتمثل القطاع الخاصّ الزراعيّ في سوريا، وبين الجهات الحكومية، ممثلةً بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعيّ التي تعدّ المسؤولة عن الزراعة السورية بشقيها النباتيّ والحيوانيّ.

وصحيحٌ أن مؤسّسات النظام السوريّ، منذ استلام البعث مقاليد السلطة، قد تعوّدت على تقاذف التهم بهدف تمييع القضايا المصيرية التي تهمّ معيشة المواطن؛ إلا أن ذلك لا يعني بحالٍ من الأحوال أن يكون اتحاد الغرف الزراعية السورية مصيباً في نقده الحكومة، لأن هذا الاتحاد -في حقيقة الأمر- ذراعٌ من أذرع النظام ولا يمكنه بأيّ شكلٍ أن يكون إحدى منظمات المجتمع المدنيّ التي من مهامها تقديم يد العون لشريحةٍ مهمةٍ من شرائح المجتمع، إضافةً إلى مراقبة أداء الحكومة.

وبعد أن كانت سوريا قبل نظام البعث رائدةً في العمل المدنيّ، وبعد أن حصلت دمشق على شرف أنها أول مدينةٍ عربيةٍ تُنشئ غرفة زراعة، في عام ١٨٩٢، تحت اسم غرفة تجارة وزراعة دمشق، ثم انفصلت غرفة زراعة دمشق لتصبح غرفةً مستقلةً عام ١٩٢٧، وتأسست غرفة زراعة حلب عام ١٩٣٦؛ **ما الذي حوّل هذه المنظمات ذات الطابع المدنيّ لتصبح ذراعاً من أذرع النظام السوريّ؟**

قبل الخوض في جواب هذا السؤال يجب تسليط الضوء على القطاع الزراعيّ الخاصّ في سوريا، إذ تتصف الزراعة بأنها تقوم على أكتاف القطاع الخاصّ منذ القدم، ولم تستطع سلطات البعث التي رفعت شعارات الاشتراكية أن تحوّل هذا القطاع إلى قطاعٍ زراعيٍّ عام. وحتى القطاع التعاونيّ، الذي يعدّ شكلاً من أشكال القطّاع العام في الدول الشمولية، لم يستطع أن يزيح القطاع الخاصّ الزراعيّ من صدارة المساهمة في القطاع الزراعيّ السوريّ. ولعل لغة الأرقام أصدق دليلٍ على ذلك.

ففي الإحصاءات الزراعية التي تصدرها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعيّ التابعة للنظام نجد -على سبيل المثال لا الحصر- أنه على الرغم من رغبة النظام في تحويل القطاع الزراعيّ إلى قطاعٍ تعاونيّ، بتوزيعه أراضي أملاك الدولة على الجمعيات التعاونية، إلا أن نسبة ملكية القطاع الخاصّ للأراضي الزراعية بلغت ٥٨,١٪ في عام ٢٠١٤، يقابلها ٤١,٨٪ للقطاع التعاونيّ. أما بالنسبة إلى الإنتاج فكارثة دعم القطاع التعاونيّ من قبل النظام جليةٌ جداً خلال سنوات الحرب، فعلى الرغم من عدم انخفاض مساحة الأراضي الزراعية الممنوحة للقطاع التعاونيّ في عام ٢٠١٤ مقارنةً بعام ٢٠١٠، إلا أن إنتاج القمح (بنوعيه القاسي والطري) قد انخفض في القطاع التعاونيّ بشكلٍ كبيرٍ جداً مقارنةً بالقطاع الخاصّ، إذ بلغت نسبة إنتاج القطاع التعاونيّ للقمح ٢٩,٤٪ في عام ٢٠١٤، تقابلها في عام ٢٠١٠ (قبل الثورة) نسبة ٤٢,٥٪، بينما بلغت مساهمة القطاع الخاص في إنتاج القمح ٧٠,٦٪ في عام ٢٠١٤، و٥٧,٥٪ في عام ٢٠١٠، وينعكس ذلك على كافة المنتجات الزراعية.

ويدل هذا الأمر على عدم تمسك القطاع التعاونيّ بأراضيه مقارنةً بالقطاع الخاصّ، فعلى الرغم من قذائف الموت ما زال المزارعون السوريون يتمسكون بأرضهم لأنها مصدر رزقهم.

وبالعودة إلى سؤالنا حول أسباب الانهيار المهنيّ والأخلاقيّ لممثلي القطاع الزراعيّ الخاصّ، والممثلين في الغرف الزراعية والاتحاد العام

للغرف الزراعية، على الرغم من المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في دعم الزراعة، وعلى الرغم أيضاً من التاريخ العريق لتلك الغرف في دعم الزراعة؛ فإن الجواب المنطقيّ الوحيد لهذا الانحدار هو قيام نظام البعث ونظام الأسد الأب بتحويل تلك المنظمات الزراعية إلى سيفٍ مسلطٍ على رقبة المزارعين، وتهميشها والسيطرة عليها عبر التحكم في انتخابات مجالسها ومكاتبها، بما أن قانون الغرف الزراعية رقم ١٢٩ لعام ١٩٥٨ حدّد أن مجلس الغرف الزراعية في المحافظات، المكوّن من اثني عشر عضواً، يتألف من ثمانيةٍ ينتخبهم المُنتسبون إلى الغرفة والأربعة الباقون يعيّنهم وزير الزراعة والإصلاح الزراعيّ. وكان هدف المُشرّع، حين صدور القانون عام ١٩٥٨، من إعطاء صلاحية تعيين ثلث أعضاء مجلس الغرفة لوزير الزراعة، هو إحداث توازنٍ في مجلس الغرفة بين النشاطات الزراعية المختلفة، ليكون مجلس الغرفة ممثلاً حقيقياً لكافة الأنشطة الزراعية من دواجن إلى أبقارٍ إلى زراعة محاصيل... إلخ. إلا أن الصورة اختلفت عما أراده المُشرّع في ظلّ نظام الأسد، فأصبح ترشيح أعضاء مجالس الغرف المعيّنين يأتي من أمناء فروع حزب البعث، وبتزكيةٍ من الأفرع الأمنية في المحافظات، وعن طريق القيادة القطرية، وعلى وزير الزراعة والإصلاح الزراعيّ الالتزام بتلك الترشيحات دون النظر إلى كفاءتهم.

أما بالنسبة إلى الأعضاء الثمانية المُنتخَبين من قبل المزارعين المُنتسبين إلى الغرفة فكانت الجهات الحزبية والأمنية (كما في كافة الانتخابات في ظلّ حكم الأسد) هي المشرفة على تلك الانتخابات. فكان من غير الممكن انتخاب عضو مجلس أيّ غرفة زراعيةٍ إلا إن ثبت ولاؤه، وكذلك هو الحال في انتخاب مكاتب الغرف المكوّن من خمسة أعضاء يختارهم المجلس. وينصّ قانون الغرف على عدم جواز حضور انتخابات مكاتب الغرف سوى لأعضاء المجلس (المُنتخَبين والمُعيّنين) وممثل وزير الزراعة والإصلاح الزراعيّ، ولكن في حقيقة الأمر لم تجر أيّ انتخابات مكاتب الغرف الزراعية إلا بحضور ممثل فرع الحزب الذي هو بالضرورة ممثل الجهات الأمنية التي همها وصول الموالي لنظام الحكم ولمصالح الجهات الأمنية في المحافظة، سواء أكان كفؤاً أم غير كفء.

ووفق هذه التركيبة ابتليت الغرف الزراعية السورية بأشخاصٍ آخر همهم الزراعة، وكل همهم مصالحهم الشخصية. والمثير للسخرية أن غالبية رؤساء الغرف الزراعية في كافة المحافظات ليست لهم علاقةٌ بالزراعة لا من قريبٍ ولا من بعيد، وأن مجرد امتلاكهم لقطعة أرضٍ، بغضّ النظر عن مساحتها أو عن استثمارها، كان كافياً ليصبحوا رؤساء تلك الغرف، وطبعاً بمباركة الأجهزة الأمنية.

وحتى عندما أُحدث اتحاد الغرف الزراعية السورية، بموجب قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعيّ رقم ٢٧/ت لعام ١٩٩٠، وكان الهدف المعلن منه توحيد كلمة الغرف الزراعية في المحافظات تحت رايةٍ واحدةٍ هي راية الاتحاد؛ كان الهدف الحقيقيّ لإحداثه تشتيت كلمة الغرف الزراعية لسهولة السيطرة عليها، وذلك بضمان وصول أشخاصٍ إلى مجلس الاتحاد من أصحاب الولاءات لا الكفاءات، ولذلك سُمّي وزير الزراعة والإصلاح الزراعيّ رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد، المكوّن من ثلاثة عشر عضواً يمثلون المحافظات السورية، ومُنح الوزير صلاحية حلّ مجلس الاتحاد كيفما شاء.

أدت تلك الآلية في تشكيل الغرف الزراعية إلى ابتعاد المزارعين الحقيقيين عن مراكز اتخاذ القرار الزراعيّ، وتحوّل عمل الغرف الزراعية كعمل أيّ مؤسّسةٍ حكوميةٍ تخضع لشروط الولاء للنظام. وعلى الرغم من ذلك فإن التجاذب الصوريّ بين تلك الغرف واتحادها ومؤسّسات الدولة ما هو سوى تقاذف التهم والمسؤولية عن انهيار القطاع الزراعيّ ليس أثناء الثورة فحسب بل حتى قبلها. ويؤدي هذا التقاذف حتماً إلى تمييع أيّ قضيةٍ زراعيةٍ تنعكس على معيشة المزارعين.

صورة تعبيرية

عيشة.. السيدة الأولى في الغوطة الشرقية

الباسل تادروس

عيشة امرأةٌ في الثمانين من عمرها، باتت اليوم رمزاً من رموز بلدة حرستا المحاصرة بريف دمشق، تقول: «أريد أن أُدفَن هنا» مشيرةً إلى بلدة حرستا.

لعيشة مكانةٌ هامةٌ في ذاكرة أهالي البلدة. الجميع يعرف هذه المرأة التي لا تخاف أحداً، إلى درجة جعلت حتى قادة الفصائل العسكرية يخشونها وينصتون لرغباتها وأوامرها التي كانت تصدرها دون خوفٍ على الإطلاق». يروي بسام، وهو أحد رجال البلدة ممن حملوا السلاح في وجه النظام السوريّ، وتربطه بعيشة صلة قرابةٍ بعيدة: «ذات مرّة، وأثناء قيام أحد قادة فصائل المعارضة بجولةٍ ميدانيةٍ على المقاتلين عقب تحرير بلدة حرستا أوائل عام ٢٠١٣، فاجأته عيشة وهي تناديه باسمه لتأمره بأن يقوم بتمديد خطٍّ من المولدة الكهربائية إلى منزلها الذي كان في الأصل دكاناً صغيرةً أقامت فيه بعد وفاة والدها». عندما بلغت عيشة عامها الثالث عشر أصابها ما يعرف بـ»وسواس النظافة القهريّ»، كما يذكر بعض الأهالي. وأصبح ينتابها شعورٌ بالقلق والتوتر إذا زار منزلهم شخصٌ ما، فكانت تقوم بتنظيف المنزل لدى مغادرته على الفور. «أحياناً كانت عيشة تجلس على كرسيٍّ خشبيٍّ بالقرب من الباب الخارجيّ لمنزل أهلها سابقاً، وهو بيتٌ عربيٌّ قديم»؛ يقول أبو عمار، وهو رجلٌ كبير السنّ يسكن في الجوار: «لم تكن تسمح لأحدٍ أن يلمسها، لذلك لم تتزوج على الإطلاق. وبعد وفاة والدها قام بعض أقاربها بإخراجها من البيت الكبير وبيعه، وإعطائها الغرفة التي تسكن فيها حالياً، ووعدوها بإعطائها بيتاً في المحضر الذي سيشيدونه عوضاً عن المنزل الكبير».

لما بدأت معركة مدن وبلدات الغوطة الشرقية، أواخر عام ٢٠١٢، طالبت المعارضة المسلحة جميع الأهالي بإخلاء بيوتهم، لأن بلدة حرستا تعدّ خط جبهة، فوضعتهم في باصاتٍ كبيرةٍ وأرسلتهم باتجاه بلدة التل. لكن عيشة رفضت المغادرة رغم المحاولات الكثيرة لإقناعها بالعدول عن رأيها، حتى أخرجوها رغماً عنها، كما يروي بسام: «كانت عيشة تستغيث وتصرخ بأنها لا تستطيع العيش خارج حرستا. أخذ بعض المقاتلين، الذين حملوها خارج بيتها، يطيّبون خاطرها ببعض الكلمات، ليتمّ نقلها إلى بلدة التل الواقعة تحت سيطرة النظام آنذاك».

لم يمضِ أكثر من شهرٍ حتى عادت عيشة إلى حرستا، والمعارك ما تزال على أشدّها بين مقاتلي المعارضة وقوّات النظام. ولكن عيشة دخلت حرستا غير مكترثة، بعد أن اجتازت حواجز النظام بإعطائهم ورقةً ممهورةً بتوقيع رئيس بلدية التل، تقضي بالسماح لها بالعودة إلى بلدتها رغم المعارك والاشتباكات.

«كنت كل يوم، منذ السادسة صباحاً، أذهب إلى مكتب رئيس بلدية التل، وأنتظر لِعدّة ساعاتٍ أحياناً كي يسمحوا لي برؤيته. حاول، هو وبعض رجاله، إبعادي، وقاموا بطردي عدّة مرّات. فكنت أذهب إلى المدرسة التي وضعونا فيها كي ننام، لأعود في اليوم التالي مجدداً. كنت أصرخ: «أريد أن أُدفَن في حرستا، هل أصابكم الطرش؟!»؛ هكذا تقول عيشة، التي غدت بلا منازعٍ، بعد انتشار قصتها في حرستا، سيدة البلدة الأولى.

تجلس عيشة، كعادتها، على كرسيٍّ خشبيٍّ أمام منزلها الصغير المطلّ على الشارع، مرتديةً الزيّ الريفيّ القديم. تنظر من حولها راصدةً المارّة بعينين فضوليتين، وتقول بامتنان: «أنا أعيش وحيدة. يقوم بعض الشبان من المقاتلين بإعطائي بعض الطعام، ويجلبون لي باستمرارٍ كلّ ما أحتاج إليه».

«مئة خطوةٍ» في عاصمة المافيا

يوسف شيخو

«كوزا نوسترا» التائبين؛ ليكشف عن الحادث الذي كانت العصابة وراءه.

قضى المخرج الإيطاليّ ماركو توليو جوردانا أكثر من سنةٍ في أحياء جزيرة صقلية قبل أن يدير كاميرته لإخراج فيلمه «مئة خطوة» (I cento passi) الذي يسلط الضوء على قضية جوزيبي (يؤدي دوره لويجي لوكاشيو). وهنا من المفيد الإشارة إلى أن عنوان العمل اقتُبس من موقع إقامة الضحية على بعد «مئة خطوة» فقط من منزل زعيم المافيا المحلي تانو بادالامنتي في بلدية تشينيزي. علماً أنه سبق لمخرج العمل أن تناول قضية اغتيال الشاعر والمخرج السينمائيّ بيار باولو بازوليني، كما أن والد كاتب سيناريو «مئة خطوة»، كلوديو فافا، والذي يتناول الفساد المحليّ والعلاقة بين الأب والابن والمد الشيوعيّ والثقافة المضادة، راح ضحيةً للمافيا عام ١٩٨٤.

في تعليقه على شخصية جوزيبي يقول جوردانا إنه «كان رجلاً يتمتع بذكاءٍ كبير، وكانت له مكانةٌ اجتماعيةٌ باعتباره ابن واحدٍ من المتعاونين مع المافيا. لكن هذا الشاب، الذي كان عمره لا يتجاوز العشرين خلال انتفاضة أيار ١٩٦٨ الطالبية، اكتشف أن الشبيبة يومذاك كانت قادرةً على تغيير العالم، فما كان منه، وهو القريب من العائلة الكبيرة للمافيا، إلا أن استخدم نفوذه وغضبه الثائر على الأقربين إليه، فتقدم بشكوى إلى السلطات القضائية تحمل اسمه الصريح ضدها، وهو أمرٌ نادرٌ في تاريخ المافيا الذي يمتد عشرات السنين».

في ظلّ موجة العنف السياسيّ والمافيوزيّ التي كانت تشهدها إيطاليا في نهاية سبعينات القرن الفائت، وتحديداً في أيار ١٩٧٨، اغتيل الناشط الإيطاليّ جوزيبي إمباستاتو (بيبينو) في بلدية تشينيزي بمقاطعة باليرمو، من قبل العصابة الصقلية «كوزا نوسترا» التي ترددت كثيراً قبل أن تغتاله، وذلك بسبب انتماء عائلته إلى المافيا ذاتها، إذ كانت لوالده علاقةٌ قويةٌ مع أفراد هذه العصابة. اغتيل جوزيبي بسبب ثورته على المافيا وعلى واقع الصمت الذي كان مفروضاً آنذاك من قبل «كوزا نوسترا». وبالرغم من توجه والده إلى الولايات المتحدة لطلب المغفرة لابنه المتحدّر من رأس إحدى العوائل المافيوزية الشهيرة، إلا أن قرار قتل جوزيبي صدر في النهاية، وبعد عام واحدٍ قُتل الأب في حادث اصطدام افتعلته المافيا.

قُتل الناشط الشيوعيّ بطريقةٍ وحشية، وفي ظروفٍ غامضة، لأنه فضح الكثير من الأسماء التي كانت تحت مظلة المافيا وتمارس أعمالاً وظيفيةً رفيعةً في باليرمو. لكن جريمة اغتياله، التي سُجّلت في المحكمة كحادث «انتحار» آنذاك، مرّت دون أثرٍ كبيرٍ بسبب تزامنها مع قضية اغتيال رئيس الوزراء، الدو مورو، من قبل منظمة الألوية الحمراء. لكن ملف اختفاء جوزيبي أعيد فتحه، بعد حوالي عشرين عاماً من وقوع الحادثة، في ضوء اعترافات أحد أعضاء

ويصور الفيلم عزم جوزيبي وحماسته في حملته المعلنة ضد «كوزا نوسترا» في باليرمو، عاصمة المافيا، حيث أسّس تجمّعاً ثقافياً موسيقياً للشبيبة المناهضة للعصابات الإجرامية، وقاد تظاهرةً لعشرات الفلاحين الذين سرقت المافيا أراضيهم، لمطالبة السلطات باسترجاعها. ولم يكتف بذلك، بل أسّس جريدةً يوميةً ضد المافيا، وأصدر الكثير من الكتب التي تستعرض تاريخها، ونظم الكثير من الاحتفالات والنشاطات المسرحية الجماهيرية في الساحات والشوارع من خلال معرفته بمحبة مواطنيه للمسرح، وأسّس محطة إذاعة أطلق عليها اسم Radio Aut)) «راديو الخارج»، حققت نجاحاً كبيراً في المنطقة، وهو ما زاد حقد قادة المافيا عليه.

فاز فيلم «مئة خطوة» بجائزة أفضل نصٍّ سينمائيٍّ في مهرجان البندقية الإيطاليّ، واختارته إيطاليا ليمثّلها في مسابقة جائزة أوسكار أفضل فيلمٍ أجنبيّ.

ناجون من المعتقل.. وصورٌ لآلاف المعتقلين تجوب باريس

جابت المئات من صور المعتقلين السوريين شوارع العاصمة الفرنسية باريس، في ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٦، في مظاهرةٍ ضخمةٍ طالبت بالإفراج عن المعتقلين المحتجزين لدى النظام السوريّ والفصائل المسلحة الأخرى، وعدم تحويل قضيتهم إلى ملفٍ سياسيّ.

قامت مبادرة «ناجون من الاعتقال» السورية، مع منظماتٍ فرنسيةٍ ودولية، برفع مئات صور المعتقلين، مع قرع الطبول وقراءة أسماء المعتقلين من قبل الأوبرالية السورية «نعمى عمران» و«رشا رزق»، بطريقةٍ غنائيةٍ تلفت أنظار الفرنسيين والمشاركين إلى قضية المعتقلين السياسيين الإنسانية والمحقة، إلى جانب مشاركةٍ فرنسيةٍ من أصدقاء مؤيدين لمبادرة «ناجون من الاعتقال».

قام بتنظيم المبادرة عددٌ من «الناجين من الاعتقال» في سوريا، تطوعوا للتعريف بقضية المعتقلين والتنويه إلى أهمية هذه القضية التي تجمع كل السوريين. وقد أطلق الفكرة الفنان السوريّ «فارس الحلو»، مطلق مبادرة «ناجون من الاعتقال»، الذي سعى إلى أن تكون هذه التظاهرة من التظاهرات المميّزة تنظيماً وفكراً وحضوراً. عن ذلك يقول الفنان فارس الحلو: **«قضية المعتقلين السوريين من أهم القضايا الآنية في سوريا. نحن السوريين الناجين من المعتقلات نرفض أن يكون اللاجئون قضيةً والمعتقلون ملفاً، فقضية المعتقلين السوريين قضيةٌ دوليةٌ يجب أن يهتمّ بها الرأي العام ويجد لها الحلول المناسبة قبل الدخول بالمفاوضات في جنيف أو غيرها، فكلنا نلاحظ كيفية استغلال هذه القضية من أمراء الحرب في سوريا الذين يحاولون ويسعون لتحويلها إلى ملفٍ سياسيّ».**

ينوّه «الحلو» إلى تفضيل قضية اللجوء على قضية المعتقلين، وفي الوقت نفسه يعتبر أن سبب اللجوء الأوّل هو الاعتقال في سوريا: كمجموعة عملٍ قائمةٍ على هذا الموضوع نسعى إلى لفت نظر

العالم إلى أن الخوف من الاعتقال هو أول وأهم أسباب اللجوء، وعلى كل هذه الدول المشاركة في الحرب في سوريا التضامن مع قضية المعتقلين والضغط على الجهات الأخرى في سوريا للإفراج عنهم فوراً ودون شرط.

«صخر إدريس»، أحد منظمي التظاهرة والناطق الإعلاميّ للحملة، يقول: اليوم رفعنا المئات من صور المعتقلين السوريين القابعين في زنازين نظام الأسد وداعش والميليشيات الأخرى في كلّ أنحاء سوريا. بدأنا من باريس العاصمة، بالتعاون مع مجموعة منظماتٍ فرنسيةٍ ودولية، وسنستمرّ في التظاهر في كلّ المدن والدول الأوربية لنجبر الجهات الدولية الضاغطة على تنفيذ وعودها بخصوص المعتقلين، ودعوة المجتمع الأمميّ إلى تنفيذ بنود المادة ١٢ من القرار ٢٢٥٤ الصادر عام ٢٠١٥.

انطلقت التظاهرة من ساحة «الباستيل» وصولاً إلى ساحة «ريبوبليك»، حيث قام المنظمون بإقامة عدّة خيمٍ تسلط الضوء على قضية المعتقلين السوريين، مع الاستمرار في قراءة أسماء المعتقلين بطريقةٍ أوبراليةٍ تنبّه المارّة والمشاركين إلى أهمية هذه القضية الإنسانية، باللغتين الفرنسية والعربية.

شارك في التظاهرة الكثير من الفنانين والسياسيين السوريين، بالتزامن مع حضور ناشطين مدنيين وحقوقيين وعائلاتٍ سوريةٍ تقيم في فرنسا، وعددٍ كبيرٍ من المنظمات والجمعيات الفرنسية والأوربية، منها الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان... إلخ.

«ناجون من المعتقل في سوريا»
Rescapés des camps de détention en Syrie
Survivors of the detention camps in Syria

كلامٌ في البكاء

نبيل الملحم

من حقنا أن يعترينا الرعب ونحن نسأل:

- أين رجالات الدولة؟

لا نبحث عمن هم بقامات شارل ديغول، ولا عمن هم بحجم ونستون تشرشل أو نلسون مانديلا.. لا نطمح حتى إلى أن يكون لنا مهاتير محمد، كل ما أردناه هو أن نخرج من الأدغال، هذا أقصى ما كنا نطلبه. وكانت النتائج أن رُسمت الدولة على حجم مصطفى طلاس بنياشينه الألف، بعد حروبه الألف المنتصرة، وعبد القادر قدورة بسبحته وفصاحته، ورجال ظلٍّ يتقنون سبي الرغيف من أفواه بشرٍ يعوزهم الرغيف.. ووحده كان (الشاهق) بين بشرٍ قصار، ولن يكونَ شاهقاً بغير قصرهم.

هي حكمة «الأمير» ميكافيلي: «كلما نزل رملٌ أكثر من ساعة حياتنا الرملية نستطيع أن نرى من خلالها أكثر». كان عليه أن يخلي حياتنا من الزمن، وكان أن أخلاها كي يرانا من زجاجته.. زجاجته وحده، فصار الإله بين بشرٍ يُبجّلون عبوديتهم، **وصار اسمه:**

- حافظ الأسد.

هو الأمر كذلك، بتنا بلا ساعةٍ سوى تلك الساعات المائعة. ولو كان دالي بيننا لما تردد في القول:

- أنا أرسمكم أيها السادة.

سيقول «السادة» لتهذيبٍ فيه، لا لأننا نلنا شرف السيادة. فالجامعات خلت من الوازنين وقد راحوا غيلةً أو انتهاكاً، والقضاء بات «النيل من عزيمة الأمة»، والجيش تحوّل إلى خدم منازل في الشمس المحرقة ورجال عصاباتٍ يأخذون كلّ الوقت لاستراحة المحارب (الذي لم يحارب). وبات السؤال اللاحق بعد سؤال: **أين رجال الدولة:**

- أين الدولة؟

كلها مقدماتٌ لإعلاء شأن الإمارة والحط من شأننا فانحططنا، وأيّ انحطاطٍ يساوي هذا الذي نحن فيه حيث الثوار على موائد السفارات، والبلاد سائبةٌ سوى من حملة السواطير، مرّةً بربطات العنق، وثانيةً بالعمامة والجلابيب المقصوصة. وفي كلّ مرّةٍ يترعرع «الإرهابيّ» فينا، حتى تغدو الخيانة مشروعة، والزوجات منتهكات، وذبح البشر لا يعني أكثر من ثرثراتٍ يتقيؤها كتّاب مواقع التواصل الاجتماعي وقد مهروها بتوقيع: «شاعر».

كانت تلك المقدمات عصيةً على إنتاج سوى هذه النتائج، فالعنزة لا تخلف مهراً، والخنزيرة لا تنجب وردة، وها نحن نتسول الوقت:

- سيدي الوقت، هات ما عندك.

نعرف أننا لن نكون سويسرا الشرق، ونعرف أن أفغانستان باتت أقرب إلينا من حبل وريدنا، وما زلنا نحبل بالكلام.. تحوّلنا إلى كلام.. مجرّد كلام.. ناس تحكي.. لتكون شريكةً في صناعة الانهيار.

لم لا؟ الانهيار كذلك صناعة، وقد تكون الأثقل من بين الصناعات، وقد فزنا بـ»ثورة الكلام»، مع أنها مكلفةٌ بما لا يوازي ولا يساوي أياً من الثورات السابقة عليها.. هي أكثر تكلفةً من إطلاق الآلة البخارية.. هي أعلى دماً من إنجاز ثورة الاتصالات، وهي الثورة الوحيدة التي ترتد بالحياة إلى ما دون الحياة حيث ترتدي الجثث وجوهنا، فنصدّق أننا على قيد الحياة، فلا نحن أحياء، وتعوزنا همّة الانتحار.

كتبت بنتٌ كلماتٍ سريعةً فتمنت رصاصةً تأخذها إلى حيث شأنٍ آخر، ومكانٍ آخر، وزمانٍ غير زمان.

بكيت..

أنا رجلٌ يبكي.. من قال إن الرجال لا يبكون؟

بكيت، فقط من أجل فكّ ذلك الخلط بين البشر والماعز.. من أجل أن أتيقن أن بي ما هو (على قيد الحياة).. وحده البكاء يمنحني هذا الدليل.

بكيت، من أجل أن أعيد لتلك الساعة شيئاً من رمال الوقت.

- أنا ابن الرمال الخالية من الوقت.

ابن الضغينة.. حين أكون في فراغ الوقت أكون فيها.

أعرفتم لماذا يكرهنا الله؟

#الحيطان_بتحكي خلي سلاحك برا المخيم

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

#المعتقلون_أولا

#detainees_first